مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات العربية – الافريقية المعاصرة والاستثمار العربي في افريقيا دراسة في النموذج الاردني – الافريقي
اسم الكاتب: أ.د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6831
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العربية-الافريقية المعاصرة والاستثمار العربي في افريقيا

دراسة في النموذج الاردني-الافريقي

الاستاذ الدكتور
عبد السلام ابراهيم بغدادي(*)

المقدمة:

بدءً ينبغي التأكيد على أن كاتب هذه السطور قد عانى الأمرَّين، وهو يبحث في طبيعة وآلية وميادين العلاقة الأردنية مع البلدان الأفريقية، على الرغم من أنه أمضى قرابة ربع قرن في حقل الدراسات الأفريقية؛ والسبب في ذلك يعود أولاً و أخيراً إلى ندرة المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، مع وجود صعوبة ثانية، وهي أن الباحث "عراقي"، وبالتالي فإنه يصعب عليه الوصول إلى بعض مصادر المعلومات المتعلقة بالموضوع. ومع ذلك وبرغم أن البحث لا يعتمد على التحليل والاستنتاج بقدر ما يعتمد على المعلومات، وبرغم أن المعلومات في هذا الشأن شحيحة ونادرة، فإن ذلك لم يفتْ في عضد الباحث، الذي رأى أن ما توفر لديه من معلومات متراكمة عبر السنين في الشأن الأفريقي، يمكن أن يخرج منها ببعض الوريقات الخاصة بالشأن الأردني / الأفريقي المباشر، قياساً على تجارب سابقة عندما تطلب الأمر كتابة بحوث ودراسات عن الوجود الفلسطيني في أفريقيا جنوب الصحراء، وعن الجماعات العربية في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي دراسات شقت طريقها إلى النور عبر نشرها من قبل مراكز دراسات مرموقة(*). وعليه نقول أن ما لدينا من معلومات محدودة نكتب بها بحثاً نعتقد أنه ريادي – لأنه وعلى حد علمنا لم يسبقنا أحد إلى هذا الموضوع من قبل – أفضل من أن يترك الموضوع دون كتابة أو توثيق، ذلك وعملاً بقاعدة (إن ما لا يدرك كله لا يترك جله) رأينا أن نوثق للموضوع ونكتب له ما توافر لنا من معلومات فهذا أفضل من تركه وإهماله. وبذلك نكون قد وضعنا لبنة على طريق لم يسلكه أحد من قبل – على قدر علمنا ومعرفتنا – وندع إكمال المهمة وتقويمها لمن يأتي بعدنا، فإن أصبنا نكون قد نلنا أجرين أجر

(*)انظر البحث الموسوم (الوجود الفلسطيني في أفريقيا جنوب الصحراء) في: جواد الحمد وعبد الفتاح الراشدان [تنسيق]، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات (ندوة). مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٠، (ندوات؛٣٧).
وكتابنا: الجماعات العربية في أفريقيا دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا – جنوب الصحراء. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥ [٨٠٨ صفحة].

الاجتهاد وأجر الإصابة، وأن ضللنا الطريق وأخطأنا في المسار، نكون قد نلنا أجر الاجتهاد بنية خالصة والله من وراء القصد.

وعليه وبناءً على ما تقدم، فإننا اعتمدنا فرضية بسيطة في البحث فحواها أن اهتمام الأردن بإفريقيا جنوب الصحراء، هو اهتمام محدود، قياساً باهتماماته بل بهمومه على النطاق العربي أولاً والأمريكي – الأوربي ثانياً، والآسيوي ثالثاً، وهذا ما سيتضح لاحقاً في متن البحث. واعتمدنا لإثبات هذه الفرضية منهجين أملتهما الضرورة، هما منهج تحليل المضمون عندما لا تتوفر مصادر كافية، والمنهج الكمي عند وجود مؤشرات وأرقام داله. وعسى أن نكون قد وفقنا في مسعانا على طريق خدمة قضايا أمتنا العربية على نحو خاص، وما يتعلق بإطار العلاقات العربية – الأفريقية بشكل عام. والأردن الشقيق يقع في قلب هذه التفاعلات والعلاقات، وإن لم ينغمس في مداراتها بالحجم الكافي حتى الآن.

١ – ميادين العلاقة

١–١ الميدان السياسي

تشير دراسات تحليل المضمون المستشفَّة من بعض الوقائع إلى أن الأردن وبحكم موقعه "الخاص" و "المركزي" بالنسبة للصراع العربي – الإسرائيلي، وبالنسبة لطبيعة اقتصاده المتسم بشحة الموارد الطبيعية ولاسيما البترول – وهذا ما سوف نشير إليه لاحقاً – إلى أنه (الأردن) أوْلَى جل اهتمامه لإقامة علاقاته مع محيطة العربي والآسيوي فضلاً عن القوى المؤثرة في موازين العلاقة الدولية والإقليمية ونعني بها الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأميركية. لذا شكلت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا والهند والعراق أهم ثلاثة أسواق للصادرات الأردنية خلال سنوات طوال. فمثلاً شكلت هذه الأسواق ما نسبته ٣٢,٨ % من مجموع الصادرات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام ٢٠٠١ وأوضحت نشرة إحصائية صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة الأردنية أن السوق الأمريكي أستحوذ على المرتبة الأولى من حيث أهميته للصادرات الأردنية والتي بلغت في المدة المذكورة ١٤٥,٥ مليون ديناراً أردني بنسبة ١٢,٤% من إجمالي الصادرات بنسبة زيادة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٠ بلغت ٢٨٩,٨% وجاء السوق الهندي بالمرتبة الثانية بنسبة ١٠,٤% بالرغم من أن أهميته للصادرات الأردنية تراجعت حيث وصلت خلال فترة المقارنة الأولى ١٦,٩%، وعزت النشرة ذلك إلى انخفاض صادرات الفوسفات والبوتاس في عام ٢٠٠١. وشكل السوق العراقي المركز الثالث للصادرات الأردنية بنسبة ١٠,٣% في الفترة ذاتها مقارنة مع ٩,١% لذات الفترة من عام ٢٠٠٠. وعلى صعيد آخر أظهرت النشرة أن أسواق العراق وألمانيا والولايات المتحدة أهم ثلاثة أسواق بالنسبة للمستوردات الأردنية خلال المدة ذاتها بنسبة ٣٢,١% من

مجموع مستوردات الأردن. وجاء السوق العراقي بالمرتبة الأولى بنسبة ١٤,٦% بقيمة ٤٦١,٧ مليون دينارٍ أردني لذات الفترة، وتتألف هذه المستوردات من النفط الخام ومشتقاته.

واستحوذ السوق الألماني على المركز الثاني بالنسبة للمستوردات بنسبة ٩,١% من المجموع الكلي بقيمة ٢٨٦,٥ مليون دينار أردني فيما جاء السوق الأمريكي بالمركز الثالث بنسبة ٨,٤% بقيمة ٢٨٩,٥ مليون دينار وبتراجع عن الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢% وكانت أعلى نسبة ارتفاع لحجم التبادل التجاري الأردني مع أبرز دول المنطقة ٤٤% مع سوريا ليبلغ ٦٣,٤ مليون دينار. أما حجم التبادل مع لبنان فقد أرتفع بنسبة ١٢,٣% وبلغ ٥٢ مليون دينار ومع مصر بنسبة ١٢,٤ وبلغ ٤٨ مليون ومع الكويت بنسبة ١٧,٢% وبلغ ٣٤,٦ مليون دينار. وبالنسبة لصادرات الأردن لأبرز دول المنطقة، استحوذت السوق العراقية على المرتبة الأولى بقيمة ١٢٣ مليون دينار ثم السعودية ٨٧ مليون دينار فالإمارات العربية ٥٣ مليون دينار ثم لبنان ٢٣,٦ مليون دينار فالكويت ٢٢,٧ مليون دينار وسوريا ٢١ مليون دينار وليبيا ١٩,٤ مليون دينار[١].

إن هذه الأرقام والمؤشرات الاقتصادية تدل على أن البلدان الأفريقية جنوب الصحراء لم تكن من بين الدول ذات الأولوية في التعامل الاقتصادي من قبل الأردن، وهذا ناشئ عن قلة الاهتمام السياسي الأردني بدول أفريقيا جنوب الصحراء. وهذا ما يؤكده أحد رجال الأعمال الأردنيين المقيمين في دولة ساحل العاج ويدعى مروان الأنيس، إلى أن أحد أسباب ذلك يعود إلى (ضعف علاقات الأردن مع الدول الأفريقية)، ويضيف أنه (لا توجد سفارة أردنية في ساحل العاج) برغم أن ساحل العاج دولة مهمة جداً في غربي أفريقيا و (المجالات للاستثمار –كما يقول –كبيرة)[٢].

وليست المؤشرات الاقتصادية وحدها تدل على ضعف الاهتمام السياسي الأردني بدول أفريقيا – جنوب الصحراء، بل أن المؤشرات الدبلوماسية تؤكد ذلك أيضاً. إذ يذكر أحد الباحثين المصريين المهتمين بالشأن الأفريقي أنه في عام ١٩٨٤ كانت هناك سبع دول عربية مهتمة بإقامة علاقات دبلوماسية مع أفريقيا – جنوب الصحراء ليس من بينها الأردن(*).

عدد البعثات الدبلوماسية العربية في أفريقيا عام ١٩٨٤

[١] انظر فيما تقدم من أرقام ومؤشرات: النشرة الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة الأردنية نقلا عن صحيفة العرب العالمية ١٧ – ١ – ٢٠٠٢.

[٢] انظر في ذلك: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، مصدر سابق، ص ٢٨٨، وقارن مع ملحق الاغتراب اللبناني لصحيفة النهار –بيروت عدد شهر حزيران/ يونيو ٢٠١ ص ٨.

(*)انظر الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

المملكة العربية السعودية	١٢ بعثة (٧ سفراء، ٥ قائمين بالأعمال)
السودان	٩ بعثات (٨ سفراء، قائم بالأعمال)
المغرب	٨ سفراء
لبنان	٨ بعثات (٧ سفراء، وقائم بالأعمال)
العراق	٧ بعثات (٤ سفراء، ٣ قائمين بالأعمال)
الصومال	٤ سفراء
موريتانيا	٤ سفراء

المصدر: أحمد يوسف القرعي، "حيز الاهتمام العربي السياسي الفعلي بأفريقيا ورقة قدمت إلى: العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)

وهذا يعني – من وجهة نظر الباحث، أن الأردن إما أنه لم يكن له تمثيل دبلوماسي مع البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، أو أن الباحث لم يحصل على معلومة تؤكد هذا التمثيل عام ١٩٨٤.

على أية حال أن هذا المصدر أو غيره – إن عول عليه عموماً، لا يمكن اعتماده بنسبة ١٠٠% بدلالة أن أحد المصادر يقول أنه كان للعراق ٣٦ تمثيلاً دبلوماسياً في أفريقيا جنوب الصحراء أوائل الثمانينيات من القرن الماضي – ٣٦ دولة بصفة تمثيل مقيم و ٢٣ دولة بصفة تمثيل غير مقيم–[١] لكن مع ذلك نقول في الوقت نفسه، أن المصدر أعلاه (القرعي) يؤكد لنا أنه لو كان هناك تمثيل دبلوماسي أردني محدد أو مؤثر لكان قد ذكره. مع ذلك نكرر القول، أننا لا نعول كثيراً على ما أورده المصدر، لأن الأردن – حسب علمنا –كان له حضور دبلوماسي في أفريقيا – جنوب الصحراء منذ بداية الستينيات، بدلالة إشارات الأستاذ كامل الشريف[*] الذي يذكر أنه أمضى سنوات طويلة من حياته في أفريقيا بصفته سفيراً للأردن في نيجيريا ودول أفريقية أخرى، كما كان له حضور واضح في زنجبار عشية استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٦٣، وما رافق هذه الاستقلال من أحداث ووقائع أدت إلى اندماج زنجبار وتنجانيقا في دولة اتحادية جديدة هي تنزانيا عام ١٩٦٤[٢].

---

[١] **عبد السلام إبراهيم بغدادي، التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا، سلسلة الدراسات الأفريقية، ٢٤ (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، ١٩٨٦) ص ٧٨.**

[*] **كامل الشريف: شخصية دبلوماسية إسلامية ثقافية أردنية معروفة.**

[٢] **أنظر: كامل الشريف، المغامرة الإسرائيلية في أفريقيا: ذكريات وتجارب ودراسات، (جدة: الدار السعودية، ١٩٨٤). ص ٩٦ ،١٧٠ – ١٧١. وقارن مع: عبد السلام بغدادي: الجماعات العربية في أفريقيا، مصدر سابق، ص ١٠٤، ١٢٩.**

وحالياً ووفقاً للمعلومات المتاحة مما ينشر أو يذاع، فإن الأردن يقيم علاقة دبلوماسية كاملة مع دولة جنوب أفريقيا – التي تعد الدولة الإستراتيجية والأكثر تقدماً في عموم القارة الأفريقية – جنوب الصحراء.

وهنا تشير المعلومات المتوفرة، إلى أن السيد عبد الإله الخطيب وزير الخارجية الأردنية كان قد تسلم أوراق اعتماد الدكتور "فنسنت تينيزا زولو" سفير جمهورية جنوب أفريقيا يوم ١٩٩٩/١٠/٢٣ بوصفه سفيراً معتمداً لدى البلاط الملكي الهاشمي[١].

ويمارس الدكتور (بوي خيلد ينهايز) حالياً منصب سفير جمهورية جنوب أفريقيا لدى الأردن، وفقاً للمعلومات المعاصرة التي تعود لشهر آب / أغسطس ٢٠٠٥[٢].

وخلال شهر نيسان من عام ٢٠٠٠ كان السيد زياد المجالي يشغل موقع سفير الأردن لدى جمهورية جنوب أفريقيا. وقد ذكر في حديث له مع مراسل وكالة الأنباء الأردنية في بريتوريا – عاصمة جنوب أفريقيا – خلال شهر نيسان من العام المذكور "أن استراتيجية العمل الديناميكي التي يقودها جلالة الملك عبد الله الثاني القائمة على تثبيت سياسة الأردن بالانفتاح على العالم وزيادة التعريف بالقدرة الأردنية والأرضية الأردنية المناسبة لاستشراف كل الإمكانيات لتعاون اقتصادي مع دول العالم. كل ذلك يجعل الأردن قريباً من اصدقائه في العالم مشيراً إلى أن جلالة الملك سيزور جنوب أفريقيا في الوقت المناسب كما أن الرئيس ثابو امبيكي أبلغني بأنه سيزور الأردن خلال هذا العام ومن المؤكد أن تبادل الزيارات على مستوى القيادة سيؤدي إلى دعم العلاقة الثنائية بين البلدين الصديقين"[٣].

وعن مستوى العلاقات العربية الجنوب أفريقية بشكل عام، قال (إن العلاقات العربية الجنوب أفريقية تتطور بصورة يومية، وتولى جنوب أفريقيا أهمية كبيرة لهذه العلاقات من الناحية الاقتصادية. ومن المعروف أن النظام الحالي في جنوب أفريقيا يدعم الحق العربي.. والموقف الرسمي لجنوب أفريقيا هو الدعوة إلى السلام العالمي ولذلك هم يدعمون عملية السلام في الشرق الأوسط وفي أكثر من مناسبة طالبوا إسرائيل الالتزام بالاتفاقيات الموقعة وبذل الجهد للوصول إلى السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط)[٤].

وعن مستوى التنسيق العربي مع جنوب أفريقيا من خلال مجلس السفراء العرب قال "هناك ١٦ بعثة دبلوماسية عربية في جنوب أفريقيا والعلاقات بين السفراء ممتازة ومجلس السفراء ينعقد في اجتماع رسمي مرة كل شهر يبحث كل ما يتعلق بالعلاقات العربية مع جنوب افريقيا بشكل عام وأكثر ما يتميز به عمل

[١] صحيفة الدستور: عمان ١٩٩٩/١٠/٢٤.
[٢] الدستور ٢٠٠٥/٨/٨.
[٣] زكريا الشيخ، (خطة لتسويق الأردن سياحياً في بريتوريا). صحيفة الدستور: عمان ٢٠٠٠/٤/٢٣ ص ١٠.
[٤] المصدر نفسه، ص١٠.

المجلس أنه يترك أي خلافات جزئية بين أي دولتين عربيتين ويركز على الإيجابيات وتطوير العلاقات العربية مع جنوب أفريقيا". وأضاف "يتم البحث حالياً في إنشاء غرفة تجارة عربية جنوب أفريقية لتمثل همزة الوصل الفاعلة بين رجال الأعمال والشركات في الدول العربية وأقرانهم في جنوب أفريقيا"[١].

وتشير المعلومات المتاحة إلى أن السيد مازن التل، هو الذي يشغل حالياً موقع سفير الأردن لدى جمهورية جنوب أفريقيا[٢].

ويجدر على الصعيد السياسي وفي حقل العلاقة مع جمهورية جنوب أفريقيا، ان نذكر قيام السيد نيلسون مانديلا المناضل المعروف ورئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق بزيارة الأردن خلال شهر اكتوبر– تشرين الأول من عام ١٩٩٩، استقبل خلالها من لدن سمو الأمير فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك وجرى خلال اللقاء استعراض عملية السلام في المنطقة وجهود دفعها لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم. وامتدح السيد مانديلا الدور الذي يقوم به جلالة الملك عبد الله الثاني للحفاظ على إرث الحسين وما يقوم به جلالته من إجراءات وخطوات لتحقيق الاستقرار والتعاون في هذه المنقطة. وأشار السيد مانديلا إلى (أن التطورات الأخيرة التي حصلت في الشرق الأوسط شجعته وأعطته الأمل بتحقيق ما تسعى إليه شعوب المنطقة وبلدانها وصولاً إلى التعاون والصداقة فيما بينهم مؤكداً أن قادة هذه المنطقة سيتخذون القرارات الشجاعة والجريئة لتحقيق هذا الهدف)[٣].

وكانت سفارة جنوب أفريقيا في عمان قالت في بيان صحفي وزعته يوم ١٩٩٩/١٠/٢٣ على وسائل الإعلام (أن السيد مانديلا تعمد مغادرة سوريا وزيارة إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية عن طريق الأردن حتى يظهر دعمه الكامل لجهود أطراف المسيرة السلمية في الشرق الأوسط مؤكداً إعجابه بالجهود التي بذلها جلالة المغفور له الملك الراحل الحسين بن طلال في سبيل السلام)[٤].

وخلال جولة مانديلا ذاتها، تم استقباله في عمان من قبل السيد مروان الحمود رئيس الوزراء بالوكالة–آنذاك–في مكتبه بدار رئاسة الوزراء وجرى خلال المقابلة عرض العلاقة الأردنية الأفريقية والعربية الأفريقية وعملية السلام في المنطقة وأهمية دعمها من مختلف الدول والأطراف المعنية وصولاً إلى سلام عادل وشامل يحقق الأمن والرخاء لشعوب المنطقة. وخلال اللقاء، رحب السيد الحمود بالسيد مانديلا والوفد المرافق في زيارته للأردن التي تأتي في إطار جهود الرئيس مانديلا لتوثيق العلاقات الأردنية –

[١] المصدر نفسه، ص١٠.
[٢] مجلة مجتمع الأعمال [فصلية]، عمان: جمعية رجال الأعمال، العدد ٥، تشرين الثاني ٢٠٠٥ السنة ١٢، ص ١٧.
[٣] الدستور: عمان ١٩٩٩/١٠/٢٤
[٤] المصدر نفسه.

الأفريقية، والإسهام في دفع عملية السلام في المنطقة. وقال (إننا في الأردن نعتز بمسيرة الرئيس مانديلا بأفكاره وطروحاته الديموقراطية التي عززت إعجاب وتقدير دول العالم به بحيث أصبح يتمتع بمصداقية عالية أمام شعوب العالم)[١]. من جانبه أشاد الرئيس مانديلا بالأردن (قيادة وحكومة وشعباً لما حققه من إنجازات في كافة المجالات ولما يتمتع به من سمعة طيبه بفضل السياسة الحكيمة لجلالة المغفور له الملك الحسين طيب الله ثراه والجهود المباركة والسعي الحثيث لجلالة الملك عبد الله الثاني لمتابعة البناء والإنجازات)[٢]. وقال (إنه يزور الأردن حالياً ضمن جولة في المنطقة لمتابعة القضايا السياسية والتطورات في كافة المجالات معرباً عن ارتياحه لمواقف الأردن المعتدلة وخاصة موقفه من عملية السلام ودعمه المتواصل لها لإيمانه العميق باهمية السلام في هذه المنطقة. وأشاد الرئيس مانديلا بالعلاقات الأردنية والأفريقية مشيراً إلى ضرورة تطويرها وتعميقها في مختلف المجالات. وقال أنه يأمل في مقابلة جلالة الملك عبد الله الثاني وأنه سيزور الأردن مرة أخرى لمقابلة جلالته والإطلاع على الإنجازات التي تحققت)[٣].

ومن جانبه، وعلى نحو متصل أشاد الرئيس ثابو امبيكي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا بالدور المحوري للأردن بقيادته الهاشمية في صنع السلام في الشرق الأوسط. وقال أن "الدبلوماسية الأردنية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني وبما تمثله من مصداقية واعتدال وقنوات مفتوحة مع جميع الأطراف المعنية بعملية السلام ستبذل كل جهد خير بالتعاون مع أصدقاء السلام للتغلب على المأزق الذي يعترض عملية السلام في الشرق الأوسط"[٤]. وطلب الرئيس امبيكي خلال تقبله أوراق اعتماد السيد زياد المحالي السفير الأردني – خلال شهر آذار – ٢٠٠٠ لدى بريتوريا – نقل أطيب تحياته وامنياته لجلالة الملك عبد الله الثاني. ووصف امبيكي اجتماعه مع جلالة الملك عبد الله الثاني في دافوس نهاية كانون الثاني ٢٠٠٠ بأنه كان مثمراً. وقال (أن جنوب أفريقيا ستتبادل الرأي مع الأردن لتقييم التطورات وستبقى على التنسيق الذي من شأنه خدمة عملية السلام)[٥]. وعبر الرئيس امبيكي عن اعتزازه بعلاقات التعاون القائمة حالياً بين الأردن وجنوب أفريقيا. وقال(أن آفاق التعاون ستكون مفتوحة لتطوير وتعظيم هذه العلاقات في المستقبل لما فيه مصلحة الشعبين الصديقين)[٦].

---

[١] مانديلا يشيد بإنجازات الأردن ودعمه المتواصل لعملية السلام، صحيفة الدستور – عمان – ١٩٩٩/١٠/١٩.
[٢] المصدر نفسه.
[٣] المصدر نفسه.
[٤] رئيس جنوب أفريقيا يشيد بدور الأردن المحوري في صنع السلام. صحيفة الدستور/ عمان: ٢٠٠٠/٣/٦
[٥] المصدر نفسه.
[٦] المصدر نفسه.

من جانبه نقل السفير الأردني تحيات جلالة الملك عبد الله الثاني إلى الرئيس امبيكي وتمنياته لشعب جمهورية جنوب أفريقيا الصديق بالتقدم والازدهار. وأطلع الرئيس على التطور الذي يشهده الأردن في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية.. وحرص الأردن بقيادته الهاشمية الحكيمة على تعزيز آفاق التعاون مع جميع دول العالم[1].

وتكريساً للجهود المتواصلة والبنّاءة على طريق تمتين العلاقة الأردنية مع جمهورية جنوب أفريقيا، وتأكيداً للجهود الحقيقية التي يبذلها أبناء جمهورية جنوب أفريقيا على طريق تعزيز فرص المحبة و السلام والتنمية. فقد قامت جلالة الملكة نور الحسين بإعلان فوز كل من رئيس الإساقفه في جنوب أفريقيا الأسقف ديزموند توتو الحاصل على جائزة نوبل للسلام ومنظمة بذور السلام الدولية بجائزة الملك الحسين[*] للقيادة لعام ٢٠٠٦، وذلك خلال أمسية بناة السلام التي أقامتها مؤسسة الملك الحسين الدولية لجائزة الملك الحسين للقيادة الإنسانية، في فندق مندرين اورنتال في مدنية نيويورك بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦. وركزت الأمسية التي حضرها العديد من الشخصيات من منطقة الشرق الأوسط على رسالة وعمل مؤسسة الملك الحسين التي تأسست عام ١٩٩٩ كمنظمة غير ربحية غير حكومية، تسعى لترويج حوار الثقافات والتفاهم، بناء الجهود في الأردن، تحسين الفرص الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية في العالمين العربي والإسلامي، ولضمان استفادة المجتمعات من الرؤى والموروث الإنساني للمغفور له الملك الحسين[2].

إن فوز رئيس الإساقفه توتو بالجائزة نتيجة لأعماله وجهوده، حيث كرس حياته لبناء مجتمع ديمقراطي وعدالة دون تمييز عنصري، ليس فقط في جنوب أفريقيا وطنه الأم، ولكن في مختلف أنحاء العالم. تصميم رئيس الاساقفه الجنوب افريقي توتو والتزامه بمادئ المساواة في الحقوق المدنية للبشر، تفانيه لغايات تعزيز السلام عن طريق ترويج الأخلاقية، الرؤى والتنمية البشرية على أساس القيم، وكل هذا أدى بالمؤسسة إلى تكريم أعماله[3]. وهذه الخطوة بلا شك ستعزز من مسار العلاقات الأردنية – الجنوب

---

[1] **المصدر نفسه.**

[*] **تعد جائزة الملك الحسين للقيادة الإنسانية)- وفقاً لجريدة الدستور الأردنية- جائزة سنوية عالمية، تم الإعلان عنها عام ٢٠٠٠، وذلك تخليدا لذكر ى جلالة الملك المغفور له الملك الحسين القائد العظيم الذي كرس حياته للسلام وتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع والذي تميز أسلوبه في القيادة بالجمع والموازنة بين القوة والاعتدال، بين الإيمان العميق والتسامح مع الرأي الآخر، بين الالتزام بتحقيق السلام وبالعدل وبتحقيق الرفاه للجميع مع فهم كامل للواقع المعاصر وحاجات الشعوب. وتقوم مؤسسة الملك الحسين بمنح جائزة الملك الحسين بن طلال الذي صادف بتاريخ ١٤ تشرين الثاني من كل عام. وتمنح الجائزة للأفراد والجماعات أو المؤسسات ذات القيادة الملهمة والشجاعة في جهودها لترويج التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتسامح والعدالة والسلام، ومع الجائزة يمنح الفائز جائزة نقدية مقدارها ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي). الدستور ٢٠٠٦/١١/١٤ص.**

[2] **منح جائزة الملك الحسين للقيادة الإنسانية لعام ٢٠٠٦ لديزموند توتو ومنظمة بذور السلام. صحيفة الدستور/ عمان ٢٠٠٦/١١/١٤ ص٩.**

[3] **المصدر نفسه.**

افريقية، لأنها تعبر عن بادرة اعتزاز وتقدير برجالات جنوب افريقيا الذين وهبوا أنفسهم و جهودهم لخدمة قضايا السلام والتنمية في مختلف اصقاع الكرة الأرضية.

وعلى صعيد آخر، سعى الأردن ولم يزل إلى إقامة جسر من العلاقات السياسية الممكنة مع البلدان الأفريقية عبر وسائل عدَّة من بينها استثمار المؤتمرات الدولية، ومن ذلك استضافة الرئيس السيراليوني أحمد تيجان كباح لإلقاء خطاب أمام الاجتماع العالمي السابق للمؤتمر العالمي للأديان والسلام، الذي أنعقد في عمان في الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٩٩. ويعكس اشتراك الرئيس كباح إدراكه العميق بأهمية التعاون بين الديانات المختلفة ودعمه للمجلس الخاص بحوار الأديان في سيراليون. وكان المؤتمر العالمي للأديان والسلام هو الذي أسس مجلس حوار الأديان في سيراليون الذي اضطلع بدور رئيس في إقامة حوار بين الرئيس السيراليوني وبين قادة الثوار بحيث أمكن التوصل إلى اتفاقية سلام في وقت مبكر من شهر تموز١٩٩٩[١] [(*)].

ومن جهة أخرى يسعى الأردن إلى كسب ود الأفارقة والاحتفاظ بعلاقة جيدة معهم، من خلال استغلال المناسبات الوطنية والرسمية، عبر إرسال برقيات ورسائل التهنئة والإشادة و التثمين، ومن ذلك برقية جلالة الملك عبد الله الثاني إلى الرئيس الأنغولي خوسية ادواردو دوسانتوس بمناسبة العيد الوطني الأنغولي[٢] [(*)]. وهذه المبادرة وغيرها تلاقي صدى طيباً لدى الساسة والنخبة والشعب في انغولا، لذا نرى السفير الأنغولي غير المقيم لدى الأردن " بيدرو وهندريك فال نيتو" يقول: "إن بلاده تسعى لإقامة علاقات اقتصادية وتجاريه متينة مع الأردن، انطلاقا من أن الأردن يشكل مركزاً استراتيجياً في المنطقة، يسوده الاستقرار والمناخ الاقتصادي الموائم" واضاف: "أنه قدم أوراق اعتماده سفيراً غير مقيم لدى الأردن

---

[١] رئيس سيراليون سيشارك في المؤتمر العالمي للأديان والسلام في عمان. صحيفة الدستور: عمان، ١٩٩٩/١٠/٢٤.

[(*)] من الجدير بالذكر أن دولة سيراليون الواقعة في غربي أفريقيا شهدت حالة شبه متواصلة من عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية منذ استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٩٩، الأمر الذي أدى إلى تدخل قوات من الأمم المتحدة ومن المنظمة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (الايكواس) وذراعها العسكري (الإيكوموغ) تحت توجيه نايجيريا. وهي تشهد حاليا نوعا من الاستقرار (الهش)، حالها في ذلك، حال كثير من البلدان الأفريقية، لاسيما منها تلك التي تتمتع بالثروات مثل سيراليون التي تعد خامس دولة في العالم في إنتاج الماس فضلا عن إنتاجها من البوكسايت والحرير والبن والأرز وزيت النخيل وموقعها المميز على المحيط، وجمال الطبيعة في أرجاء البلاد التي تشكل ملتقى جميلا بين الجبال والغابات والبحر.
لمزيد من التفاصيل: انظر: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، مصدر سابق، ص ٣٩٢ – ٣٩٦.

[٢] صحيفة الديار، عمان: ٢٠٠٦/١١/١١، العدد ٨٠٢ ص ٢.

[(*)] من المعروف أن انغولا: دولة مهمة وذات موقع استراتيجي على المحيط الأطلسي، ومساحة كبيرة [١,٢٤٦,٠٠٠ كم٢]، وثروات كثيرة، لاسيما النفط والماس والحديد والسكر والقطن والسيسال والبن وغيرها.
انظر: عبد السلام بغدادي، "التطورات السياسية في انغولا في ضوء مصرع سافيمبي"، صحيفة العراق، بغداد: ٢٠٠٢/٣/٣١ ص ٣ وقارن مع:
New African Year book political history and carent events: social and economic conditions in 48 countries of sub- saharah Africa: facts and figures in depth studies of continental affairs. London: ic publications, 1979. p.78.

في آيار [٢٠٠٦]، مبيناً أن الإجراءات لتأسيس مركز معلومات لانغولا مقدمة لتأسيس سفارة انغولية في المملكة. بحلول منتصف العام الجديد. [٢٠٠٧] وأشار إلى أن إقامة مركز للمعلومات سيساعد في تزويد رجال الأعمال والمهتمين من الأكاديميين بالحصول على معلومات وبيانات حول فرص الاستثمار والعمل ومجتمع رجال الأعمال في انغولا"[١](*).

وأقام السفير الأنغولي الذي يقيم في القاهرة بشكل دائم خلال زيارته للملكة حفل استقبال الاثنين [٢٠٠٦/١١/٢٧] في عمان بمناسبة العيد الوطني الحادي والثلاثين لبلاده. والتقى خلال زيارته للملكة عدداً من المسؤولين في وزارتي الخارجية والتجارة والصناعة. وقال: "أن انغولا التي خرجت للتو من حرب طويلة تعيش الآن حالة إعادة البناء وإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية سيما وأنها تمتلك الموارد الطبيعية الهامة كالبترول (حيث تعد الدولة الثانية في افريقيا بعد نيجيريا في إنتاج البترول، ويقدر إنتاجها بحوالي مليون ونصف المليون برميل من النفط يومياً)، فضلاً عن الغاز الطبيعي والذهب والماس، إلى جانب الموارد الكامنة في الزراعة والصناعة والتكنولوجيا. وأضاف أن انغولا ترغب في توطيد علاقاتها مع دول الجنوب [العالم الثالث] بما فيها الأردن، مثلما تفعل لتوطيد علاقاتها مع الدول العظمى والعالم المتطور"[٢]. واضاف: "أن بلاده تسعى لتوطيد علاقاتها مع الدول التي تملك ظروفاً مماثلة لانغولا خاصة في المجالات الزراعية. وأشار إلى أن بلاده تسعى إلى إقامة علاقات قوية ومتينة مع الأردن. سيما وأن الأردن يملك مقومات وإمكانيات يمكن الاستفادة منها خاصة في مجال التعليم العالي والسياحة الطبية والاستثمار"[٣].

ومن مساعي الأردن الودية تجاه أفريقيا، نشير أيضاً إلى رسالة التهنئة التي بعث بها سمو الأمير فيصل بن الحسين، نائب جلالة الملك إلى رئيس جمهورية ساحل العاج السيد هنري كونان بدي(*) بمناسبة ذكرى

---

[١] **في حديث للسفير الأنغولي غير المقيم: نسعى لعلاقات اقتصادية وتجارية متينة مع الأردن. [أجرى اللقاء عايدة الطويل] صحيفة الدستور: عمان، ٢٠٠٧/٢/٤، ص ٨.**

(*)**استقلت انغولا عام ١٩٧٥ بعد استعمار برتغالي دام ٤٩٣ سنة، وفور نيلها الاستقلال اندلعت حرب أهلية بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا التي سيطرت على العاصمة لواندا بقيادة أوغستينو نيتو [يساري] وبين الاتحاد الوطني لتحرير انغولا التام – يونيتا – بزعامة جوناس سافيمبي [يميني]، وهي الحرب التي لا تزال مستعرة رغم خفوت حدتها بعد مصرع سافيمبي مطلع عام ٢٠٠٢. انظر: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، مصدر سابق، ص٦٨٠.**

[٢] **في حديث للسفير الانغولي غير المقيم في الأردن/، مع الصحفية عايدة الطويل – جريدة الدستور، مصدر سابق، ص ٨.**

[٣] **المصدر نفسه.**

(*)**من الجدير بالذكر أن رئيس ساحل العاج الحالي هو "لوران غباغبو" الذي يواجه معارضة مسلحة سيطرت على معظم الجزء الشمالي من ساحل العاج، الأمر الذي انعكس سلبا على استقرار هذه الدولة الأفريقية ذات الأهمية الاقتصادية على ساحل الأطلسي، لما تتمتع به من ثروات هائلة، يأتي الكاكاو في مقدمتها-إذ تعد ساحل العاج الدولة الأولى في إنتاجه على الصعيد العالمي – إضافة إلى إنتاجها الوفير من البن والخشب والمطاط والقطن والموز والأناناس وزيت النخيل، وإمكاناتها الواعدة في مجالات النفط والحديد والماس والذهب، فضلا عن ازدهار قطاعها السياحي، مع تميزها بالنمو الاقتصادي من بين قريناتها الأفريقيات، وهو نمو لم يقل يوما عن ٦% من حجم الاقتصاد الكلي للبلاد. انظر: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، مصدر سابق، ص ٢٨١ – ٢٨٢.**

اليوم الوطني لجمهورية ساحل العاج، عبّر سموه له فيها عن خالص تهانيه القلبية. وتمنى سموه للرئيس العاجي دوام الصحة والعافية ولشعب ساحل العاج مزيداً من التقدم والازدهار[1].

وعلى صعيد آخر، فإن الأردن – وعلى طريق توطيد علاقاته مع أفريقيا – يرحب بالمقابل بالمبادرات السياسية والالتفاتات الدبلوماسية الأفريقية تجاه عمان – ومن ذلك استقبال سمو الأمير فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك في الديوان الملكي الهاشمي يوم ١٩٩٩/١٠/٩ السيد محمد امباكي سفير جمهورية السنغال(*)، في الكويت الذي سلم سموه رسالة من فخامة الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال [آنذاك] موجهة إلى جلالة الملك عبد الله الثاني تتضمن دعوة جلالته لزيارة السنغال. وأعرب الرئيس السنغالي في رسالته عن اعتزازه بالعلاقات بين الأردن والسنغال وعن أمله في دعمها وتطويرها لما فيه خير الأمة الإسلامية. ومما يجدر ذكره أن اللقاء تم بحضور سمو الأمير رعد بن زيد كبير الأمناء[2].

وفي الآونة الأخيرة بدأت بعض الدول الأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الأردن – بصفة سفير غير مقيم – وقد أشرنا في موضع سابق إلى مبادرة انغولا بهذا الشأن–، وهنا نشير إلى مبادرة جمهورية النيجر(*) في ذلك، إذ قدم السيد عثمان جوياوري Assoumane Guiaouri أوراق اعتماده سفيراً لجمهورية النيجر إلى جلالة الملك عبد الله الثاني في قصر بسمان يوم ٢٠٠٦/١٢/١١، وحضر المراسم مدير مكتب جلالة الملك باسم عوض الله ووزير الخارجية عبد الإله الخطيب[3](*) ومن الجدير بالذكر – أنه وعلى الصعيد ذاته – أنه سبق للدكتور خلدون التلهوني – أمين عام وزارة الخارجية – أن تسلم أوراق اعتماد سفير النيجر المعتمد وغير المقيم لدى المملكة يوم ٢٠٠٦/١٢/١٠، وحضر حفل التسليم مدير إدارة المراسم في وزارة الخارجية مكرم القيسي[4].

---

[1] صحيفة الدستور/ عمان/ ٧-١٢-١٩٩٩.

(*)السنغال: تقع غربي أفريقيا، مجاورة لموريتانيا، مساحتها ٢٠١,٤٠٠ كم٢ وعدد سكانها ٩,٢ مليون وفقا لأرقام العام ١٩٩٩، لغتها الرسمية الفرنسية، وسكانها يتشكلون من إثنيات عديدة في مقدمتها الولوف. والسنغال بلد زراعي يشتهر بإنتاج الفستق السوداني. وهي بلد مستقر سياسيا قياسا ببقية بلدان أفريقيا، تناوب على حكمها ثلاثة رؤساء منذ الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٦٠، هم: ليوبولد سنغور، عبدو ضيوف وعبد الله وادي. انظر: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا. مصدر سبق، ص ٢٣٥ – ٢٣٧.

[2] صحيفة الرأي: عمان ١٩٩٩/١٠/١٠

(*)النيجر: دولة صحراوية كبيرة المساحة [١,١٨٧,٠٠٠ كم٢] بعدد سكاني قليل [١٠,٥ مليون نسمة –وفقا لأرقام عام ٩٩٩]، سكانها يتكونون من قبائل الهوسا والجرما والطوارق والفولاني والعرب والكوناري وغيرهم. أغلب سكانها من المسلمين، ولغتها الرسمية الفرنسية، شأنها شأن كثير من المستعمرات الفرنسية السابقة. وتعتمد في صادراتها على اليورانيوم والمواشي والسياحة. انظر: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، مصدر سابق، ص٥٢٠-٥٢١.

[3] الملك يتقبل أوراق اعتماد عدد من السفراء . الدستور/ عمان ٢٠٠٦/١٢/١٢ ص ٢.

(*)من الجدير بالذكر أن جلالة الملك عبد الله الثاني بعث ببرقية إلى الرئيس تانجا مامادو رئيس جمهورية النيجر هنأه فيها باسمه وباسم شعب وحكومة المملكة الأردنية بالعيد الوطني لبلاده. وتمنى جلالة الملك للرئيس النيجيري دوام الصحة والسعادة ولشعب النيجر المزيد من التقدم والازدهار: الدستور: عمان ٢٠٠٦/١٢/١٨ ص ١٠.

[4] الدستور: عمان، ١١-١٢-٢٠٠٦ ص ٦.

وعلى صعيد مماثل وافقت الحكومة الأردنية على قرار حكومة جمهورية أثيوبيا ترشيح السفير إبراهيم أدريس إبراهيم سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم لدى البلاط الملكي الهاشمي(*).

أخيراً، وبناء على ما تقدم يمكن القول أنه في ضوء ما تمت الإشارة إليه، وفي سياق تحليل المضمون، نقول أن علاقات الأردن مع بلدان أفريقيا – جنوب الصحراء لم ترق حتى اللحظة إلى مستوى يتوافق مع ما يشهده الأردن من تنامي متسارع في علاقاته العربية والإقليمية والدولية، وبالتالي فإن مثل هذه العلاقة بحاجة إلى وقفه تأمل ودراسة للارتقاء بها إلى المستوى الذي يعود بالمصلحة والفائدة المرجوه للأردن ليس على الصعيد السياسي حسب وإنما على الصعيد الاقتصادي والسياحي، نظراً لما تزخر به القارة الأفريقية من إمكانات واعدة وسخية في مجال الاستثمار والتبادل الاقتصادي والحاجة الملحة للخبرة والمعونة الفنية في مجالات عديدة، يمكن للأردن أن يوفر أو أن يسد جزءً غير يسير منها.

١-٢ الميدان الاقتصادي

يمكن ومن خلال اعتماد المنهج الكمي الذي أشرنا إليه في مقدمة الدراسة- أن نرصد بعض المحاولات الأردنية الريادية على الصعيدين الحكومي والأهلي – لإقامة علاقة اقتصادية فعالة مع بلدان القارة السمراء جنوب الصحراء –كما استطعنا أن نلمس بعض المبادرات التي يمكن أن تأتي ثمارها في المستقبل. ومن المبادرات التي تعبر عن حس اقتصادي مستقبلي، وإنطلاقة مثمرة على صعيد تمتين العلاقة مع أفريقيا، نشير إلى مساهمة الأردن رسميا ضمن ثمان عشرة دولة عربية في تأسيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، الذي أنشئ بمقتضى قرار مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر عام ١٩٧٣، وبدأ نشاطه من مقره الرسمي في مدينة الخرطوم عام ١٩٧٥، كمؤسسة متخصصة في تمويل مشروعات التنمية، وتقديم العون الفني للدول الأفريقية غير العربية؛ ووفق مبادئ عمل المصرف، ومنها اشتراط أن تكون المشروعات التي يقبل المساهمة فيها مدرجة في خطة التنمية للبلد المتلقي لضمان أتساقها مع أولويات التنمية في الدولة، كما أن المصرف يفضل المشروعات التي يرتفع في تنفيذها دور الخبرة العربية والأفريقية تمشياً مع مبدأ الاعتماد على الذات. والمصرف يعمل بتنسيق مع المؤسسات التمويلية العربية[١].

ومن الجدير بالذكر، أن المصرف قام بتمويل نحو ١٥٣ مشروعاً إنمائياً في أفريقيا خلال السنوات ٧٥- ١٩٩١، عبر القروض التي قدمها للدول الأفريقية، مع العلم أن رأسمال المصرف بلغ خلال

(*) **الدستور: عمان، ٢١-١٢-٢٠٠٦ ص ٣.**

[١] **انظر في ذلك: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا مصدر سابق، ص ٧١٧. وقارن مع: عبد العزيز المنصور، (العلاقات الدولية الاقتصادية العربية الإفريقية). دورية معلومات دولية دمشق، العدد ٦١، صيف ١٩٩٩ ص ٨٧؛ وأحمد الهوني (المصرف العربي للتنمية بأفريقيا، صرح اقتصادي يجب تطويره). صحيفة العرب العالمية/ لندن/ ٥-٧-٢٠٠٠.**

التسعينات ١٠٤٨ مليون دولار. و وصلت مجمل تعهدات المصرف عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٧٤ مليون دولار استفادت منها ٤١ دولة أفريقية. مع العلم أن الدول المشاركة في رأسماله ومنها الأردن رفضت سحب أية أرباح، بل أضيفت جميعها إلى رأسمال المصرف، وهذا عمل جيد يخدم العلاقات العربية الأفريقية، ومنها بالطبع الأردنية الأفريقية[١](*).

وعلى صعيد الفعل الجماعي إزاء أفريقيا، سعى الأردن من خلال فعاليات القرية العالمية في العاصمة عمان، إلى إشراك فعاليات اقتصادية أفريقية[٢]، ونورد هنا ما كشفته علا المصري – المديرة التنفيذية للقرية العالمية في وقت مبكر من بدء فعاليات ونشاطات القرية، قائلة: ((إن القرية ستضم جناحاً خاصاً سيسمى جناح (القرن الأفريقي) سيمثل منتجات وحرفاً شعبية وبضائع لعدد من الدول الأفريقية)) وأضافت أن مما يزيد قيمة الفعالية ((أن الأردن يستقطب خلال فترة الصيف ٣٠٠-٤٠٠ ألف مغترب))[٣].

وعلى المنوال ذاته، فيما يخص النشاط الاقتصادي الجماعي الأردني، ولكن على صعيد أهلي، استضافت جميعة رجال الأعمال الأردنيين عدداً (من سفراء الدول الأجنبية بينهم سفير جمهورية جنوب أفريقيا ... ويأتي هذا النشاط ضمن ضرورة الاستمرار بتبادل المعلومات وتزويد السفارات بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية لتعريف رجال الأعمال والمستثمرين بفرص الاستثمار المتاحة، وتنمية سبل تنمية العلاقات الاقتصادية التجارية والاستثمارية بين مجتمعات الأعمال. كما تأتي هذه الزيارات في سياق الدور المهم الذي تقوم به الجمعية في التواصل مع السفارات الأردنية بالخارج وتفعيل التعاون معها في مختلف النشاطات التي تقوم بها خارج الأردن للترويج للاستثمار، وفتح أفاق جديدة لرجال الأعمال الأردنيين لتوطيد علاقاتهم الخارجية)[٤].

---

[١] انظر المصادر ذاتها؛ بغدادي ص ٧١٧ – ٧١٨؛ المنصور ص ٨١، الهوني. وقارن مع اللقاء الذي أجرته ضحى طليق مع مدير المصرف السيد مدحت لطفي: العرب العالمية ٢٠٠٠/٧/٤ ص ٨.

(*) مما يجدر ذكره هنا، أن القاهرة شهدت يوم ٢٠٠٦/١٢/٢١ (حفل التوقيع على ست اتفاقيات لقروض بين المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) وست دول افريقية بقيمة إجمالية تقدر بحوالي ٣٣ مليون دولار، وهذه الدول هي نيجيريا – مشروع السدود الترابية الصغيرة – سوازيلاند –مشروع الطريق الفرعي لمطار سيكوبي – مدغشقر - مشروع إعادة إعمار البنية الأساسية بجزيرة سانت ماري، تشاد – مشروع تنمية صيد الأسماك، وأخيراً بوركينا فاسو –مشروع دعم أساليب حماية النباتات والمحاصيل الزراعية بمنطقة ليبتاتورما. من المعروف أن هذه القروض تقدم بفائدة تقدر بحوالي ١% على ثلاثين عاما وفترات سماح تصل في بعض الأحيان إلى ست سنوات. حضر حفل التوقيع عن المصرف أحمد العبد الله العقيل، رئيس مجلس الإدارة وعبد العزيز خلف المدير العام، وعن الدول الأفريقية عدد من الوزراء المعنيين وكبار المسؤولين). انظر مجلة الأهرام العربي/ القاهرة/ العدد ٥٠٩، السبت ٢٠٠٦/١٢/٢٣ ص ٨.

[٢] صحيفة الشرق الأوسط/ لندن/ العدد ٩٩٥٠ في ٢٠٠٦/٢/٢٤.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] مجلة مجتمع الأعمال: عمان/ جمعية رجال الأعمال الأردنيين. العدد ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥، السنة ١٢ ص ١٧. [مجلة فصلية].

وعلى الصعيد الخاص بتنمية الصادرات الأردنية إلى أفريقيا، والذي يبقى هدفاً أساسياً لتطوير العلاقة الاقتصادية مع أفريقيا، أعلن مدير شركة مصانع الاسمنت الأردنية سامر البيرقدار في ٢٠٠٠/٧/١٩ أن الشركة بدأت خلال شهر تموز (في تسويق منتجاتها إلى الدول الأفريقية عبر محطة أقامتها في ميناء بور سودان على البحر الأحمر. ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن البيرقدار قوله أن الشركة التي تُحتكر تقريباً قطاع الاسمنت في الأردن أقامت في وقت سابق من العام الحالي [٢٠٠٠] هذه المحطة في بور سودان بهدف فتح أسواق جديدة في القارة السوداء. وأوضح أنه يتوقع أن تبلغ صادرات الشركة ٢٥٠ ألف طن اسمنت سنوياً عبر هذه المحطة)[١].

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، نشير ووفق ما هو متاح لنا من معلومات، إلى علاقة الأردن الاقتصادية مع جمهورية جنوب أفريقيا، والتي أشار إليها سفير الأردن لدى أفريقيا خلال عام ٢٠٠٠، السيد زياد المجالي، في حديث لمراسل وكالة الأنباء الأردنية، بالقول ((إن مستوى التبادل التجاري بين البلدين تدنى إلى ما دون العشرة ملايين دولار خلال العام الماضي [١٩٩٩] وكجزء من خطة عمل السفارة لهذا العام [٢٠٠٠] وبالتعاون مع رجال الأعمال في البلدين ستتم دراسة المعوقات لمعالجتها مؤكداً أن تحقيق الاتصال الدائم بين رجال الأعمال سيكون ذا فائدة كبيرة، وسيتم ترتيب زيارتين متبادلتين لرجال الأعمال في البلدين هذا العام [٢٠٠٠] وقد أبدى اتحاد غرف التجارة الأردنية استعداده لذلك وسيكون لقائي القريب مع مسؤولي غرفة رجال الأعمال في بريتوريا [عاصمة جنوب أفريقيا] لهذه الغاية))[٢] وأوضح (إن التطور في صناعات جنوب أفريقية عديدة، ومنها الصناعات التكنولوجية يتناسب ومخطط الأردن للتطور الصناعي، وستبقى الفرصة كبيرة في إطار حزمة التشريعات الأردنية المشجعة للاستثمار من أجل استقطاب مشاريع استثمارية مشتركة خاصة في إطار التعدين... مبيناً أن السفارة وبالتعاون مع وزارة الصناعة و التجارة والمعنيين في جنوب أفريقيا تقوم بالتحضير لإنجاز اتفاقية لحماية الاستثمار ليتم توقيعها بين البلدين الصديقين في أقرب فرصة))[٣] وعن كيفية تسويق الأردن سياحياً في جنوب أفريقيا، وفيما إذا كان هناك خطة أردنية معينة لتحقيق ذلك، وهل هناك نية لدى الملكية الأردنية بتسيير رحلات إلى جنوب أفريقيا لدعم هذا التوجه قال السيد المجالي:

((لقد سبق وبحثت مع وزير السياحة موضوع تسويق الأردن الذي لا يأخذ حصته العادلة من حجم السياحة الجنوب أفريقية في المنطقة وأضاف... إن خطة التعاون بين وزارتي الخارجية والسياحة

[١] صحيفة العراق: بغداد، ٢٠٠٠/٧/١٢.
[٢] زكريا الشيخ (خطة لتسويق الأردن سياحياً في بريتوريا)، الدستور: عمان ٢٠٠٠/٤/٢٣ ص ١٠ "مصدر سابق".
[٣] المصدر نفسه.

تشتمل على تزويد السفارات بكل ما تحتاجه من المواد والنشرات التي تعرف بوجه الأردن الحضاري والطاقات المختلفة التي توفر له القدرة الحقيقية للجذب السياحي..))[1].

من جانب آخر أشار السفير إلى(أن قيادات الجالية الإسلامية في جنوب أفريقيا أبدت اهتمامها بالسياحة الدينية في الأردن بالإضافة إلى طلبها فتح خط للملكية إلى جوهانسبيرغ [العاصمة الاقتصادية لجنوب أفريقيا] ليتم نقل الحجاج والمعتمرين من خلال الأردن إلى مكة المكرمة وإمكانية ترتيب زيارات لهم للأماكن المقدسة في القدس الشريف والمواقع الدينية في الأردن. وقال من المعروف أن الملكية الأردنية الآن في مرحلة إعادة تقييم وأمل أن يكون على أجندتها في المستقبل فتح خط مع جنوب أفريقيا في إطار دراسة جدوى تأخذ في الاعتبار جميع العناصر الضرورية للتسويق السياحي)[2].

إن الطموحات والتطلعات الاقتصادية التي تحدث سعادة السفير عنها عام ٢٠٠٠، لا نعلم الكثير عما تحقق منها في السنوات اللاحقة، لأنه وللأسف ليس بين يدينا معلومات تكمل أو تستكمل ما أشار إليه السيد السفير، وبالتالي تبقى صفحة العلاقات الاقتصادية بين البلدين بحاجة إلى مزيد من التقصي والبحث لاستكمال ملفاتها الكثيرة.

على أية حال، أن مهمة البحث الأساسية، هي ذكر وتحليل ومقاربة المعلومات التي بين أيدينا، وهنا نشير إلى أن الأردن وجنوب أفريقيا خاضا كثيراً في مجالات التعامل والتعاون على النطاق الاقتصادي. وعليه تقتضي الضرورة الإشارة إلى اللقاء الذي تم بين وزير المياه والري الأردني الدكتور منذر الشرع في مكتبه بالعاصمة عمان يوم ٢٠٠٥/٨/٧ وسفير جمهورية جنوب أفريقيا في المملكة الدكتور بوي خيلد ينهايز، ((حيث بحثا أوجه التعاون والتنسيق بين الأردن وجنوب أفريقيا في مجال المياه والري وتبادل الخبرات والمعلومات بين البلدين الصديقين والاستفادة من الخبرة الأردنية في الإدارة المتكاملة للمياه))[3].

وهذه النقطة بحاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء لمعرفة ما تم بصددها، لاسيما وأن الأردن بالمقابل بحاجة إلى تجربة جنوب أفريقيا في حقل الري والمياه، خاصة وأن الله حبا أرض جنوب أفريقيا بعديد من الأنهار وكثرة الأمطار في الصيف والشتاء[4].

وعلى الصعيد المقابل، نرى أن جنوب أفريقيا تبادر إلى تقديم بعض من خبراتها الفنية إلى الأردن، عبر قيام وفد من معهد البحوث الزراعية في جنوب أفريقيا بزيارة إلى الأردن خلال شهر كانون الأول عام

[1] المصدر نفسه.
[2] المصدر نفسه.
[3] صحيفة الدستور، عمان: ٢٠٠٥/٨/٨
[4] عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، مصدر سابق، ص ٦٨٦.

١٩٩٩، استهدفت وضع خطة إعلامية تثقيفية حول مشروع مكافحة ذبابة البحر الأبيض المتوسط بالطرق النووية الذي تنفذه وزارتا الزراعة والطاقة والثروة المعدنية بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والتقى المهندس مازن الخصاونة أمين عام وزارة الزراعة والمهندس أحمد بشير أمين عام وزارة الطاقة أعضاء الوفد حيث أكد المهندس الخصاونة أهمية تنفيذ هذا المشروع في الأردن معرباً عن شكره وتقديره للدور الفاعل الذي يقوم به الخبراء لمساعدة الأردن في تحقيق أفضل النتائج من خلال تقليل استخدام المبيدات الحشرية والحصول على منتوج أفضل وآمن صحياً[١].

وأشار إلى أهمية مواصلة جهود الدول المعنية في هذا المشروع واستمرارية تعاونها لضمان أفضل النتائج والسيطرة على انتشار هذه الآفة ومواصلة المراقبة والتأكد من خلو المنطقة للحيلولة دون عودة انتشارها من جديد. من جانبه أكد المهندس بشير أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية الفاعل في تنفيذ هذا المشروع مشيراً إلى أهمية المحافظة على البيئة من الملوثات وفتح الآفاق لأسواق جديدة في مختلف أنحاء العالم أمام المنتجات الأردنية الآمنة صحياً. كما أشاد بفكرة المساعدة في إعداد خطة إعلامية لتوعية وتثقيف المزارعين والمواطنين تمهيداً لإعلان منطقة المشروع منطقة خالية من هذه الآفة. وقام الوفد الجنوب أفريقي بزيارة إلى منطقة المشروع في الأغوار الجنوبية حيث التقى رئيس بلدية غور الصافي ومدير زراعة الأغوار الجنوبية وممثلون عن الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية وتجمع لجان المرأة والاتحاد النسائي والهيئات الشعبية وقدم الوفد خلال هذه الزيارة معلومات عن كيفية الأعمال المقترحة لإيصال المعلومات الكافية حول أهمية مكافحة الذبابة من خلال الجهات الرسمية والشعبية وتنسيق أعمالها وخاصة إشراك طلبة المدارس والهيئات التعليمية في ذلك. واطلع الوفد بعد ذلك على عدد من المزارع التي يطبق فيها عمل المشروع[٢].

والتقى الوفد الجنوب أفريقي بعدد من المعنيين في مؤسسة التسويق الزراعي الذين أبدوا استعدادهم للتعاون في سبيل تنظيم حملة إعلامية تثقيفية للتوعية بأهمية هذا المشروع إدراكاً منهم للدور البناء الذي سيؤديه وبالتالي الحصول على منتوج زراعي أردني قادر على التنافس وخاصة فيما يتعلق بالدول التي تطلب أن يكون البلد المورد لها من المحاصيل الزراعية من ضمن البلدان التي تطبق الحجز الزراعي على هذه الآفة. كما زار الوفد سوق الخضار المركزي في عمان واطلع على مرافقه وكيفية سير عملية التوريد والبيع والشراء في السوق والتقى الوفد أمين سر الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه حيث ركز

[١] وفد معهد البحوث الزراعية في جنوب أفريقيا يلتقي الفعاليات الاقتصادية والزراعية. صحيفة الدستور/ عمان: ١٩٩٩/١٢/١٩.
[٢] المصدر نفسه.

على أهمية مثل هذه المشاريع التي من شأنها أن تعطي صورة جيدة للمنتوج الأردني وتحسن من فرص تنافسه في الأسواق العربية والعالمية مبدياً الاستعداد لتقديم المساعدة اللازمة والممكنة بهدف توعية المصدرين والمنتجين للخضار والفواكه الأردنية بأهمية هذا المشروع[1].

وزار وفد جمهورية جنوب أفريقيا وزارة السياحة حيث التقى بمسؤوليها وتم التأكيد على أهمية ودور الوزارة في نشر المعلومات حول هذا المشروع وتثقيف السائحين والمسافرين بكيفية التخلص من الثمار المصابة في حالة وجودها للحد من انتقال ذبابة البحر المتسوط إلى أماكن أخرى وكذلك أهمية وضع اليافطات التي تدعو الزائر للتعاون في القضاء على هذه الآفة وخاصة في المناطق السياحية الموجودة في منطقة المشروع. والتقى الوفد السيد سليمان الجعفري مدير عام المؤسسة العامة لحماية البيئة الذي أكد حرص المؤسسة للمساهمة في أي مشروع يخدم البيئة الأردنية ويعمل على تقليل استخدام المبيدات التي تعد مصدراً أساسياً للتلوث البيئي. كما زار الوفد مقر الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين حيث التقى رئيس الاتحاد السيد حسن سعود النابلسي ومديره العام المهندس نبيل... اللذان أكدا ضرورة تكثيف الحملات الإعلامية والتوعية للمزارعين لتعريفهم بأهمية تطبيق الأساليب الحديثة التي تعتمد الطرق العلمية والسلمية بيئياً وصحياً بهدف زيادة إنتاجهم الزراعي وتحسين نوعيته[2].

وأوصى وفد جنوب أفريقيا في ختام زيارته بوضع شعار لهذا المشروع وتواصل وتكثيف عمليات التوعية عن طريق الإذاعة والتلفزيون والصحف المحلية، وعقد ندوات وورشات عمل في مواقع الإنتاج وزيادة التنسيق مع كافة المعنيين في مجال تطوير العمل الزراعي وزيادة الإنتاج، وكذلك زيادة حملات التوعية وخاصة في المناطق السياحية التي تتواجد في منطقة المشروع لضمان عدم إدخال عوائل الذبابة علاوة على وضع لوحات إرشادية على جوانب الطرق الرئيسة تشير إلى أن الأردن يقع ضمن المناطق التي تطبق الحجر الزراعي على هذه الحشرة ونشر صور توضيحية عن هذه الآفة وإظهار حجم ضررها على المنتوجات الزراعية وخاصة الحمضيات. كما أوصى الوفد بأهمية التعاون مع المجتمعات المحلية والجمعيات النسائية لزيادة حجم المعرفة بأهمية هذا المشروع وضم الوفد الآنسة روبر تابيرغس والسيد ينسلي بول ورافقتهم المهندسة ماري بحدوشة منسقة المشروع في الأردن والمهندس محمد العمري رئيس قسم التطبيقات النووية في الزراعة في وزارة الطاقة والثروة المعدنية[3].

[1] وفد معهد البحوث الزراعية في جنوب أفريقيا يختتم زيارته للأردن صحيفة الرأي/ عمان/ ١٩/١٢/١ص٩٩٩.
[2] المصدر نفسه.
[3] الدستور ١٩/١٢/١٩٩٩.

ويذكر أن المشروع بدأ تنفيذه في الأردن منذ مطلع عام ١٩٩٨ حيث بدأت المرحلة الأولى منه في منطقة وادي عربة والعقبة وغور الصافي المزروعة كمنطقة ريادية، ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الثانية للمشروع في مطلع عام ٢٠٠١ لتشمل مناطق الأغوار الوسطى والشمالية. وقد بينت الدراسات والإحصائيات التي أجرتها وزارة الزراعة تناقص أعداد هذه الآفة في المنطقة الجنوبية بشكل كبير منذ بدء تنفيذ هذا المشروع[١].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع الريادي بحاجة إلى متابعة مستمرة وجهد دؤوب، ليس لأنه مشروع استراتيجي يقي الثروة الزراعية من هذه الآفة أو غيرها، بل لأنه خطوة رائدة على طريق التعاون الفني في مجال البيئة والزراعة والصحة والاقتصاد بين الأردن وجنوب أفريقيا، وللأسف ليس لدينا مزيد من المعلومات حول التطورات اللاحقة بشأن هذا المشروع الريادي الذي ابتدأت ملامحه بالاتضاح منذ عام ١٩٩٨، والذي تبشر معالمه بخير وفير على الاقتصاد الأردني من جهة وعلى تطور العلاقة الأردنية مع جنوب أفريقيا في الحقل الاقتصادي من جهة ثانية. وطالما نحن على صعيد المبادرات الأفريقية تجاه الأردن، فأنه لابد من التنويه هنا بمبادرة انغولا – التي أشرنا إليها في موضع سابق ضمن فقرة الميدان السياسي– والتي تمثلت بمداخلة السفير الانغولي غير المقيم لدى الأردن ((فيها بيدروهندريك فال نيتو)) الذي قال: ((أن بلاده تسعى لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية متينة مع الأردن، انطلاقاً من أن الأردن يشكل مركزا استراتيجياً في المنطقة، يسوده الاستقرار والمناخ الاقتصادي الموائم)) وأن انغولا ((تمتلك الموارد الطبيعية الهامة كالبترول.... [و] الغاز الطبيعي والذهب والماس، إلى جانب الموارد الكامنة في الزراعة والصناعة والتكنولوجيا))، وانغولا كما يقول سفيرها ((ترغب في توطيد علاقاتها مع دول الجنوب بما فيها الأردن.. (و) أن بلاده تعول على إقامة علاقات قوية ومتينة مع الأردن. سيما وأن الأردن يملك مقومات وإمكانات يمكن الاستفادة منها خاصة في مجال التعليم العالي والسياحة الطبية والاستثمار)) وأفصح السفير في ختام مداخلته عن معلومات في غاية الأهمية، وهي ((إن بعض الشركات الأردنية في مجال البناء والتخطيط قد بدأت العمل في انغولا))[٢]. وهذه خطوة ريادية كبرى تستحق الدعم والتشجيع، ليس لأن انغولا تقع في أقصى جنوب غرب القارة الأفريقية، وإنما لما تملكه هذه الدولة من فرص استثمارية واقتصادية واعدة ومن الحجم الكبير.

[١] الرأي ١٩٩٩/١٢/١٩.
[٢] في حديث للسفير الانغولي غير المقيم لصحيفة الدستور الأردنية ٢٠٠٦/١٢/٤ مصدر سابق.

وطالما نحن نتحدث عن المبادرات الأفريقية، فإنه ينبغي أن نشير إلى الزيارة التي قام بها السيد عبد الرزاق محي الدين حسن طاهر سفير جمهورية غانا(*) لدى المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٠٤ إلى مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، وكان في استقباله مدير عام المؤسسة الذي بين للسفير فرص الاستثمار المتاحة في المناطق الحرة العامة والخاصة، وقدم لمحة موجزة عن نشأة وتطور المناطق الحرة والخدمات التي تقدمها للمستثمرين فيها.

وخلال اللقاء أجاب مدير عام المناطق الحرة على مجموعة الأسئلة والاستفسارات التي طرحها الضيف مبدياً إعجابه بما وصلت إليه المناطق الحرة متمنياً مزيداً من التقدم والإزدهار لمؤسسة المناطق الحرة وأكد السفير رغبة بلاده بالاستفادة من تجربة المناطق الحرة في الأردن، حيث أبدى المدير العام استعداد المؤسسة لتقديم كافة الاستشارات والخبرات التي تساعد على إنشاء وتطوير المناطق الحرة في غانا. وقد تم تزويد السفير الغاني بنشرات مختلفة عن قانون المؤسسة والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وكذلك مجموعة من الأشرطة الممغنطة التي تحتوي على فيلم وثائق للمناطق الحرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والتقرير السنوي للمؤسسة. وفي نهاية اللقاء شكر السفير مدير عام المناطق الحرة على تعاونه وحسن الاستقبال الذي حظي به لدى الزيارة والمعلومات القيمة التي زود بها متطلعاً إلى زيادة أواصر الصداقة والتعاون في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالمناطق الحرة[1].

وبالنسبة للاستثمارات الأردنية الأهلية في أفريقيا، فيمكن أن تشير إلى بعض التجارب في هذا الصدد، و بقدر ما توفر لنا من معلومات، وهي بكل الأحوال شحيحة، وهي على أية حال تشير إلى تجارب بعضها ناجح، وبعضها أخفق ولم يستمر، وبعضها وقع في مطبات وعثرات قانونية وسلوكية.

ونشير هنا إلى رواد الاستثمار الأردني في أفريقيا، ونبتدأ بتجربة البنك العربي، الذي أفتتح فرعاً له في نيجيريا في أوائل الستينيات(*). وإن كان هناك بعض الوجود الأردني المحدود قبل هذا التاريخ مثل محاولات

(*)غانا: مساحتها ٢٣٨,٥٤٠ كم٢ وعدد سكانها ١٨,٩ مليون نسمة وفقا لأرقام ١٩٩٩، وهي غنية بالماس، الذهب، البوكسايت، الألمنيوم، المغنيسيوم، والبترول، وثروة هائلة من الأخشاب، كما أنها تعد الثالثة في العالم من حيث إنتاج وتصدير الكاكاو. وهي دولة تعتمد اقتصاد السوق وتتمتع بارتفاع معدل دخل الفرد [١٨٨١ دولار – وفقا لأرقام العام ٢٠٠١] وتتميز باستقرار سياسي واقتصادي قياسا بجيرانها من دول غربي إفريقيا. انظر: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في إفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٣٦-٤٣٧].

[1] سفير غانا لدى المملكة العربية السعودية يزور المناطق الحرة الأردنية. مجلة المناطق الحرة: مؤسسة المناطق الحرة، عمان/ الأردن. العدد (٢٠)، السنة ٢٠٠٤، ص ٧.

(*)من المعروف أن المرحوم عبد الحميد شومان [١٨٨٨-١٩٧٤] تنقل بين فلسطين [مسقط رأسه] والولايات المتحدة [مهجره] والأردن [وطنه ومستقره]، كان قد أسس البنك العربي في مدينة القدس عام ١٩٣٠ وبعدها فتح فروعا له في يافا وحيفا ونابلس والخليل وعمان ودمشق وبيروت والقاهرة وبغداد. وكان البنك قد افتتح فروعا له في كافة أجزاء الوطن العربي الأخرى، بل وخارج الوطن العربي. وعرف عن المرحوم شومان مواقفه القومية العربية والإنسانية، ومن مواقفه في هذا المجال دعمه المادي و المعنوي لثورة الجزائر التحررية لتأخذ الجزائر طريقها نحو الحرية والاستقلال. انظر: المحامي توفيق عبيد: (عبد الحميد شومان بمناسبة مرور ربع قرن على رحيله) صحيفة الدستور: عمان: ١٩٩٩/١٠/١٢ ص ١٩.

بعض الأفراد في مجالات التجارة والتأمين، ولكن أهم محاولة—كما يقول المستثمر الأردني محمد شاهين— (هي محاولة البنك العربي الذي لاقى نجاحاً مهماً في بداياته إلى أن بدأ يتعثر في أواخر الثمانينيات وأغلق أبوابه بعد أن انتشر بما لا يقل عن أربعين فرعاً موزعة في معظم الولايات والأصقاع النيجيرية، ولنجاحه وفشله ظروف يعود بعضها إلى سياسة وتوجيهات البنك الرئيسي وبعضها إلى ظروف البلد الاقتصادية والأمنية. وتستحق هذه التجربة البحث والتدقيق بما قد لا يتسع لها المجال في هذا المقال وربما تستحق هذه التجربة وقتاً أطول للحديث عنها وفهم ظروفها)[1] —ويضيف محمد شاهين: في الفترة ذاتها (التي جاء فيها البنك العربي إلى نيجيريا[*] بعد البنك العربي بحوالي ست سنوات أي سنة ١٩٧٠، كان هناك رائد من رواد الاقتصاد الأردني قد ذهب إليها كصناعي في مجال الصناعة الدوائية هو الصيدلاني أمين شقير، حيث أسس مؤسسة تتعامل بتجارة الأدوية والمعدات الصيدلانية سنة ١٩٦٨، وبعكس الاستثمارات اللبنانية والسورية التي سبقته بعشرات السنين[**]. كون جسرا من الصناعات الأردنية ونقل تكنولوجيا الصناعة الدوائية الأردنية إلى ذلك البلد حيث أسس اتفاقية تصنيع دوائية بين الشركة العربية لصناعة الأدوية والتي كان يرأس مجلس إدارتها في ذلك الحين وبين الشركة العربية الأفريقية والتي أسسها في لاغوس واستمرت هذه الشركة إلى سنة ١٩٨٦ حيث انتهت العلاقة التصنيعية بين الشركتين، ولهذا يجب أن يكون مقام آخر يستحق البحث والتدقيق في سبب توقف هذه التجربة وتعثرها)[2(*)].

ويردف السيد شاهين، متحدثا عن التجارب الريادية الاستثمارية الأهلية الأردنية في نيجيريا قائلاً، إنه في الحقبة ذاتها و(بالتنسيق مع الشركة العربية الأفريقية للأدوية التي قدمت اقتصادياً آخر له باع طويل ومهم في مجال الاستشارات الهندسية هو الدكتور كمال الشاعر الذي أسس فرعاً لدار الهندسة أسهم في الكثير من الأعمال الهندسية المميزة في نيجيريا وتمتع ولايزال بسمعة عطرة في هذا المجال، وهي تجربة ناجحة في مجال الامتداد الاقتصادي المدروس تستحق الدرس ويمكن الاستفادة منها. أما في مجال الصناعات الأخرى، فإن الوجود الأردني الحالي يكاد يقتصر على الصناعات الدوائية، حيث تقوم الشركة

---

[1] **محمد شاهين، (الاستثمارات والوجود الأردني في نيجيريا) صحيفة الرأي/ عمان ٢٠٠٠/٢/٩ ص ١٨. ومحمد شاهين هو مستثمر أردني في مجال الأدوية في نيجيريا.**

[*] **على الرغم من أن نيجيريا دولة كبيرة المساحة (٩٢٣,٧٧٣ كم٢) والسكان (أكثر من ١١٠ مليون نسمة) وأكثر دولة منتجة للبترول في إفريقيا (٢,١) مليون برميل يوميا وثرائها الزراعي وكثرة أنهارها وأمطارها، إلا أنها عانت ولم تزل من عدم الاستقرار السياسي بسبب كثرة الانقلابات العسكرية والنزاعات الأهلية، مع ذلك فهي الدولة الأكثر أهمية في إفريقيا. عبد السلام بغدادي، مصدر سابق، ص ٣٢٣-٣٢٥.**

[**] **حول الوجود والاستثمار اللبناني والسوري في نيجيريا، انظر عبد السلام بغدادي، المصدر السابق، ص ٣٢٣-٣٨١.**

[2] **محمد شاهين، الاستثمارات والوجود الأردني في نيجيريا. مصدر سابق، ص ١٨.**

[*] **لاغوس: هي عاصمة نيجيريا السابقة، وأكبر ميناء في البلاد وتقع في أقصى جنوب غرب نيجيريا، ويسكنها خليط من عموم الجماعات الإثنية في نيجيريا، فضلا عن عد كبير من الأجانب.**

العربية الأفريقية والتي يديرها [المستثمر الأردني محمد شاهين] والتي سميت منذ أن تولى إدارتها وإعادة هيكلتها سنة ١٩٨٦ شركة افراب كيم للأدوية، وهي من الصناعات الدوائية المتوسطة في حجمها وتتمتع بسمعة ممتازة وتساهم في صناعة أكثر من ٤٥ مستحضراً دوائياً وعضو فاعل في إدارة هيئة مصنعي الأدوية في نيجيريا منذ تأسيس هذه الهيئة سنة ١٩٨٦ وحتى اليوم. خلال هذه الفترة حاولت شركة افراب كيم إدخال الصناعة الدوائية الأردنية ومستحضراتها إلى السوق النيجيري وهو أمر يستحق البحث إذ أنه—كما يقول شاهين–يعود إلى استراتيجية هذه الشركة من جهة وإلى صعوبة السوق النيجيري من جهة أخرى)[١].

وبالنسبة للنشاطات الأردنية الأخرى للمستثمرين والعمالة، فإنها تتركز في نيجيريا في مجال التجارة العامة، حيث يقوم بعض المصدرين بين آونة وأخرى، بتصدير بعض السلع الأردنية وهي محاولات متواضعة وغير مكررة في كثير من الأحيان[٢].

ومن بين المحاولات الناجحة – علمياً واقتصادياً – ما قامت به سيدة أردنية بتأسيس مدرسة عربية في مدينة لاغوس تدرس المناهج الأردنية والنيجيرية باللغتين العربية والإنجليزية، وتتمتع هذه المدرسة التي تديرها وتملكها السيدة رائدة شاهين فودة وهي من خريجي كلية التربية في الجامعة الأردنية بنجاح وسمعة جيدة في المجال التربوي، حيث تقوم برسالة التعليم لأبناء الجالية العربية، وتضم مدرستها أكثر من ٣٠٠ طالب وطالبة وتدرس ابتداءً من الصف الأول وحتى نهاية الثانوي[٣].

وفي مجال الزراعة حصلت محاولات قليلة للاستفادة من الخبرة الأردنية في هذا المجال ولكنها لم تعط المردود ولا الحجم الذي يستحق الجهد، كان آخره بعض المحاولات لزراعة مناطق شاسعة في شمال نيجيريا من قبل مستثمرين أردنيين ولم تلاق النجاح المتوقع. وفي مجال العمالة فهناك عدة عشرات من الأردنيين يعملون في مجال صناعة وتعدين البترول، ويعملون لمدة قصيرة في مناطق استخراج النفط في منطقة واري وديورت وبورت هاركوت في شرقي نيجيريا والقليل منهم في مجال الفندقة والتجارة في مدينة لاغوس وكانو وغيرهما من المدن النيجيرية[٤].

وعن العثرات والثغرات القانونية والمطبات التي يقع بها الباحثون عن فرص العمل أو الاستثمار في نيجيريا، يقول المستثمر محمد شاهين (هناك تواجد أردني أو محاولات للتواجد في الفترة الأخيرة أدى إلى

[١] محمد شاهين، المصدر نفسه، ص ١٨.
[٢] المصدر نفسه.
[٣] المصدر نفسه.
[٤] المصدر نفسه.

خسائر كبيرة لبعض الأردنيين الذين تعرضوا إلى محاولات نصب وابتزاز نتجت عن ذكاء بعض النيجيريين وطمع من بعض الأردنيين الذين استجابوا للشراك التي نصبت لهم بالرغم من تحذير السلطات الأردنية المتكررة وتحذيرات شخصية من أفراد لبعض الذين قرروا اغتنام الفرصة، واستخراج الكنوز في الظلام ووقعوا فرائس وجنوا الخسارة المؤكدة، ولهذا يجب أن نخصص مقالاً منفصلاً نبين فيه الأساليب التي يتبعها بعض النيجيريين وهم في الواقع قلة قليلة احترفت النصب ولا تمثل الشعب النيجيري الطيب. بعض هؤلاء الباحثين عن الثروة ذهبوا إلى هناك بناء على استدراج من قبل شركائهم في النصب والاحتيال على الخسارة لأن مثل هذه العمليات هي في الأصل من نسج خيال متمرس في الاحتيال. وأرجوا أن يتجنب الباحثون عن ثروة هذه الوسائل والبحث عنها في وسائل أخرى هي في الواقع متاحة في كل مكان)[1].

وفي دولة ساحل العاج، يوجد عدد من الأردنيين جاءوا للعمل في الميادين الاقتصادية المختلفة[2]. وفي هذا الصدد يقول ((أحد الأردنيين المقيمين في ساحل العاج والذي يعيش في البلاد منذ أكثر من عشرين عاماً، ويدعى مروان الأنيس، ويدير مصانع عديدة للتصنيع الزراعي... أن عدد الأردنيين في ساحل العاج ضئيل، بسبب ضعف علاقات الأردن مع الدول الأفريقية، كما أنه لا توجد سفارة أردنية في ساحل العاج، مع أن المجالات للاستثمار—كما يقول—كبيرة))[3].

وعلى صعيد آخر—وضمن النشاط الاقتصادي الأردني في أفريقيا—أعلنت شركة ((انفو توسيل دوت كوم))—INFO2 Cell.com وهي الشركة المتخصصة في الاتصالات عن مشاركتها في معرض ومؤتمر جي. أس. أم ثري جي لشمال أفريقيا GSM3G NORTH AFRICA الحدث البارز في قطاع الاتصالات النقالة في المنطقة. وعقدت فعاليات هذا المعرض خلال المدة من ٨ إلى ٩ تشرين الثاني — نوفمبر ٢٠٠٦ في تونس، وقال المؤسس والمدير التنفيذي لشركة [إنفو توسيل دوت كوم] بشار دحابرة: ((يوفر هذا الحدث المميز في مجال التطبيعات النقالة في شمال أفريقيا فرصة للإطلاع على الاتجاهات الجديدة في مجال الاتصالات النقالة وعرض آخر الخدمات والتقنيات المبتكرة.))[4] وسلطت [انفو توسيل دوت كوم] في هذا المعرض المهم الضوء على مجموعة واسعة من الخدمات بما فيها خدمة الأخبار عبر الرسائل النصية القصيرة (SMS) ورسائل الوسائط المتعددة (MMS) وخدمات القيمة المضافة المتطورة (GPRS) و (GSM) و (EDGE) فضلاً عن الخدمات التفاعلية النقالة للقنوات

[1] المصدر نفسه.
[2] عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في إفريقيا، مصدر سابق، ص ٢٨٣.
[3] المصدر نفسه، ص ٢٨٨ وقارن مع: ملحق صحيفة النهار اللبنانية، عدد شهر حزيران/ يونيو/ ٢٠٠٠ ص ٨.
[4] صحيفة العرب اليوم – عمان: ٢٠٠٦/١١/١٢ العدد ٣٤٣٩ ص ١٩.

الفضائية. وشهد معرض ومؤتمر GSM3G لشمال أفريقيا حضوراً واسعاً لمجموعة متنوعة من المتحدثين بمن فيهم أبرز المدراء التنفيذيين في هذا القطاع إلى جانب العديد من المسؤولين الحكوميين. وضمت مجموعة المتحدثين ممثلين عن شركة تونس تيليكوم وشركة دي. جيزي الجزائرية وشركة تونسيانا وشركة NTRA المصرية إلى جانب قسم الشؤون التنظيمية في الاتحاد العالمي للاتصالات النقالة[1]. وأضاف دحابرة معلقاً على هذه الفرصة الثمينة، بالقول: ((يمثل معرض ومؤتمر GSM3 G لشمال أفريقيا منصة مثالية لاستكشاف الفرص العديدة التي توفرها أسواق الاتصالات في شمال أفريقيا والتي تعد من أسرع المناطق نمواً في مجال انتشار الخدمات النقالة، حيث تفوق اشتركات الهواتف النقالة فيها أعداد الخطوط الثابتة، ونحرص على تعزيز مكانتنا كلاعب أساسي في مجال توفير عروض المحتوى الرقمي، وتساهم مشاركتنا في مناسبات الفعاليات المشابهة في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية. وتعد شركة (إنفوتوسيل دوت كوم) مميزة في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث قامت بعقد عدة شراكات استراتيجية مع مجموعة من أبرز موفري المحتويات الرقمي الأقليميين والدوليين مثل شبكة العربية ومحطة BBC و CNN وAME-INFO. كما توفر الشركة أحدى تقنيات الرسائل بغية تمكين موفري المحتوى الرقمي من إيصال خدمات الرسائل والبيانات إلى الهواتف النقالة بما فيها الرسائل النصية القصيرة SMS ورسائل الوسائط المتعددة MMS و خدمة الوابWAP و IVR والفيديو والنغمات ورسائل الصور والصور المتحركة وألعاب JAVA))[2].

ويبدو أن القطاع الاقتصادي الخاص (الأهلي) الأردني، صار بمقدوره القيام بمشاريع اقتصادية ذات طابع استثماري خارج الأردن، كانت في الماضي القريب تعد حلماً أو أمنية للكثير من رجال الأعمال، ومن ذلك على سبيل المثال، ما أعلنت عنه "مجموعة شاهين للأعمال والاستثمار الأردنية" من أنها ستنفق بليوني [ملياري] دولار على تطوير مشروع ترفيهي وسكني على مساحة ٧٤٠ فدان، اشترتها عام ٢٠٠٥ في منطقة (سهل حشيش) التي تقع على الساحل المصري للبحر الأحمر. وأوضح مسؤولون في الشركة أنهم سيبنون ٧٦٣ وحدة سكنية تتوزع على شقق وفيلات وفندقاً ومرسى ونادياً صحياً وملعباً للغولف في الموقع، مستهدفين جذب الأثرياء من شمال أوروبا.

وصممت المشروع الذي أطلق عليه أسم "سيرينيا" شركة "فوستر آند بارتنر" الهندسية [مقرها لندن] وصممت المرسى (شركة كامبر نيكلسون البريطانية لصناعة اليخوت)[3]. واشار اندروشيفر، كبير المسؤولين

[1] المصدر نفسه.
[2] المصدر نفسه.
[3] صحيفة الرأي/ عمان ٢٠٠٦/٩/٢٩ العدد ١٣١٥٢ ص ٨.

الماليين في الشركة إلى أن "مجموعة شاهين" ستمول المشروع عن طريق اقتراض أكثر من ١٥% من كلفته الإجمالية من المصارف، ومن خلال حصيلة التسويق المبكر إضافة على مواردها الخاصة، وأضاف أن الشركة قد تستقطب شركاء آخرين، "لكننا ما زلنا نناقش الأمر، علماً أنهم سيحصلون على حصة الأقلية".

وأوضح المسؤولون في الشركة أن مجموعة شاهين اشترت الأرض في كانون الأول عام ٢٠٠٥ من مجموعة المنتجعات المصرية، وستبدأ الأعمال الإنشائية في بداية عام ٢٠٠٧، ومن المقرر أن تستغرق ثلاث سنوات[١].

أن هذا العمل الاستثماري العملاق – في حال نجاحه واستمراره – يمكنه أن ينتقل من شمال شرق افريقيا إلى وسطها وجنوبها، حيث الفرص الاستثمارية والسياحية الكبرى في كينيا وجنوب أفريقيا وسيشل وموريشيوس والسنغال وغيرها.

١–٣ الميدان العسكري

ليس للأردن نشاط عسكري أو أمني في القارة الأفريقية، إلا من خلال جهود الأمم المتحدة لإرساء الأمن والسلام في ربوع القارة السمراء، انطلاقاً من قناعة الأردن بمسؤوليته الدولية والأخلاقية في تثبيت دعائم مثل هذا الأمن والسلام بحكم مبادئه وقيمه من جهة وما تفرضه عليه التزاماته الدولية كعضو أصيل في المنظمة الدولية، والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة من جهة أخرى. وعليه شارك الأردن بقوات عسكرية رسمية في قوات حفظ السلام في سيراليون(*) بمبادرة من جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين التزاماً بالمعايير التي أشرنا إليها من قبل.

وهنا نشير إلى ما قاله اللواء الركن [وجي كومار جتلي] قائد القوات الدولية لحفظ السلام في جمهورية سيراليون، من (أن مبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بإرسال قوات أردنية للمشاركة في قوات حفظ السلام في سيراليون يعكس التزام الأردن في السلام العالمي مشيراً إلى الاحتراف العسكري والكفاءة العالية التي يمتاز بها الجندي الأردني، والتي تثبت من خلال المشاركات السابقة في قوات حفظ السلام في العالم). وأضاف اللواء جتلي خلال تسليمه لأعلام الأمم المتحدة لقادة الكتيبتين الأردنيتين الأولى والثانية ولقائد قاطع فريتاون [العاصمة السيراليونية] ولقائد القوات الخاصة صقر هاشم، (إن هذا التحرك السريع يؤكد التزام بلدكم بالسلام الدولي مشيراً الى الاحتراف العسكري الذي يمتاز به الجنود

[١] صحيفة الحياة/ بيروت ٢٠٠٦/٩/٢٩.

(*)تمت الإشارة في موضع سابق – بعد الهامش ٠٢٢) – إلى نبذة تعريفية بدولة سيراليون الواقعة في غربي إفريقيا على المحيط الأطلسي.

الأردنيون والكفاءة العالية التي اثبتوها خلال مشاركاتهم في عمليات حفظ السلام في مناطق البوسنة والهرسك وكرواتيا وتيمور الشرقية بالإضافة إلى مشاركاتهم العديدة كمراقبين دوليين على مستوى العالم). وأضاف إنه (من الضروري جداً الالتزام بالنظام والانضباطية ومعرفة نقاط الضعف والقوة لدى الأطراف التي تتعاملون معهما، مؤكداً على عدم التردد في استخدام السلاح كلما دعت الحاجة إلى ذلك مبيناً أن هذه الكوكبة من أفراد الجيش الأردني تعتبر سفراء للمملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي فإن أي تصرف تمارسونه ينعكس على سمعة بلادكم ويؤثر على مشاركتها في قوات حفظ السلام على مستوى العالم)[1].

من جانبه أكد الناطق الرسمي باسم الأمم المتحدة في سيراليون السيد ديفيد ويميرست (على الدور الفاعل والمتميز الذي تقوم به القوات الأردنية لحفظ السلام في سيراليون لتثبيت عمليات حفظ السلم والاستقرار في سيراليون معرباً عن تقدير الأمم المتحدة للتعزيزات [الأردنية].

– وأضاف ويميرست –: للبعثة الإعلامية الأردنية المرافقة للقوات الأردنية، أن أهمية هذه القوات تكمن في كفاءتها العالية وتفوقها المتميز خاصة مع وجود ٣٠٠ مظلي ضمنها وهم يسيطرون على مدينة ماسيك والجسر الاستراتيجي المؤدي إليها. وأكد أن الوضع الآمن أصبح مستقراً الآن خاصة مع وصول قوات دولية إضافية بما فيها القوة الأردنية حيث وصل عدد القوات الدولية العاملة في سيراليون ١٠٧٠٠ فرد .. يمثلون دول نيجيريا وغانا والأردن والهند وغينيا وبنغلاديش وزامبيا)[2](*).

من جهته أكد العميد الركن أحمد سرحان القضية قائد قاطع فريتاون وقائد القوات الأردنية في سيراليون، (أن سبب اختيار الأردن للحفاظ على العاصمة فريتاون، يعود للسمعة التي تتمتع بها الجندية الأردنية المعروفة والمحترفة وتقديراً لمشاركتها السابقة في البوسنة وكرواتيا وتيمور الشرقية والسمعة الطيبة على المستوى العالمي... [ويكمل العقيد الركن جمال علي بني عامر رئيس أركان قاطع فريتاون / العاصمة،

---

[1] **نبيل الغزاوي [تحقيق]، إرسال قوات أردنية إلى سيراليون يعكس التزام الأردن بالسلام في العالم، صحيفة الدستور، ٢٠٠٠/٦/٤ ص ٢٨.**

[2] **المصدر نفسه، ص٢٨.**

(*) **شهدت سيراليون حربين أهليتين، الأولى عام ١٩٩١ في عهد الرئيس ستراسر والثانية عام ١٩٩٧ عقب محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها الرائد جوز بول كورومو ضد حكم الرئيس المنتخب أحمد تيجان كباح، بيد أن جهود المنظمة الاقتصادية لدول غربي إفريقي (الإيكواس) وذراعها العسكري (الإيكوموغ أفلحت في إعادة الرئيس المنتخب (كباح) مرة ثانية إلى السلطة في شهر شباط/ فبراير من عام ١٩٩٨. ومع ذلك، وعلى رغم وجود قوات الأمم المتحدة والإيكوموغ في البلاد، وهي قوات وصل عددها إلى ما بين ١٢,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ جندي، إلا أن عدم الاستقرار ما برح يتربص بالبلاد، ولاسيما وأن قوات المعارضة المسلحة المتمثلة بقوات الجبهة الثورية المتحدة ruf التي يتزعمها اليساري فوداي سنكوح [عريف سابق] ونائبه سام بخاري لا تزال منذ انبثاقها عام ١٩٨٩ وشروعها في القتال ١٩٩١ تحمل السلاح وتطالب بإجراء تغيير في قمة السلطة. وعلى الرغم من أن الجبهة وقعت اتفاقا مع حكومة كباح في مدينة لومي عاصمة توغو عام ١٩٩١ يقضي بتقاسم السلطة والثروة، إلا أنه لم ينفذ بشكل تام بسبب مطالبة منظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية بمحاكمة سنكوح وأتباعه بسبب ارتكابه – وفق بيانات هذه المنظمات – انتهاكات لحقوق الإنسان في البلاد. ومما يجدر ذكره أن سنكوح اعتقل منذ عام ١٩٩٨ في نيجيريا وسلم إلى سيراليون وحكم عليه بالإعدام، بيد أن الحكم لم ينفذ. ومع ذلك فإن سنكوح قد مات في سجنه عام ٢٠٠٣ بسبب المرض، وفقا لما ذكرته وسائل الأعلام. انظر: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في إفريقيا، مصدر سابق ص ٣٩٤ – ٣٩٥.**

موضحاً] أن الكتائب الأردنية ترابط على الطريق البري الوحيد المؤدي إلى العاصمة وهي منطقة هيستنغ والتي تعد المفتاح الرئيس للعاصمة فريتاون. وأضاف أن ما يميز القاطع أنه يدار بالكامل من قبل ضباط أردنيين الذين يقومون بواجباتهم وفق الاختصاص الموكل إلى كل منهم مؤكداً على جاهزية القاطع الذي يضم بالإضافة إلى القوات الأردنية كتيبتين نيجيريتين وكتيبة هندية للتعامل مع كافة الاحتمالات... ويقول العقيد الركن محمد أحمد دوجان الحياري قائد كتيبة حفظ السلام الاردنية في سيراليون.. أنني أشعر بالفخر والاعتزاز بالمشاركة بهذه المهمة الإنسانية الدولية التي تهدف إلى نشر السلام في جميع بقاع الأرض وليس غريباً على قواتنا المسلحة مشاركتها في نشر وحفظ السلام في كافة بلدان العالم مثل كرواتيا وكوسوفو والبوسنة وانغولا وكمبوديا وتيمور الشرقية وسيراليون كقوات حفظ سلام أو مراقبين عسكريين. وبين العقيد الركن جهاد الوديان قائد الكتيبة الأردنية الثانية في سيراليون، أن سياسة قيادتنا الهاشمية واضحة وثابتة في المشاركة الفعالة مع قوات حفظ السلام الدولية على مستوى العالم، ونحن ندعم هذه السياسة وننفذها بكل امكاناتنا... وقال العقيد الركن خلف الشرعة مساعد قائد كتيبة الحماية الأردنية سيراليون الأولى .. هذه المرحلة كانت بالنسبة للكتيبة الأردنية تجربة غنية بالدروس في مختلف المواضيع العملياتية والإدارية وتدريب الأفراد والضباط على كيفية الاستعداد والتهيؤ النفسي للتعامل مع هذه المواضيع.. وكذلك استطاع منتسبو الكتيبة التكيف مع الظروف المناخية والتعامل كالواحد في هذه الكتيبة سفيراً لأردن الهواشم يحمل رسالتهم في الإنسانية والمحبة إلى كل بقاع الدنيا)[1].

وعلى صعيد متصل، وفي الإطار نفسه، توجهت كتيبة أردنية مطلع العام ٢٠٠٢ إلى منطقة الحدود الإثيوبية الأرتيرية للانضمام إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ومما يجدر ذكره هنا أن العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية، حضر مراسم توديع الكتيبة التي ستحل محل كتيبة أردنية أخرى سبق إرسالها إلى المنطقة نفسها خلال العام ٢٠٠١[2]. مما يدل على الاهتمام العالي لجلالة الملك بتحقيق الأمن والسلم الدوليين في ربوع القارة السمراء. ومن المعروف أن الأمم المتحدة قررت نشر قوات حفظ سلام دولية بين اثيوبيا وأرتيريا بموجب اتفاق وقع في كانون الأول – ديسمبر ٢٠٠٠، على إثر حرب ضروس نشبت بين ارتيريا واثيوبيا بعد سنين قليلة من استقلال أرتيريا وانفصالها عن أثيوبيا عام ١٩٩٣، وقيل عن سبب الحرب أنها نشبت بسبب الاختلاف على ترسيم الحدود، ولكن الحقيقة أن هذا الخلاف هو جزء من المشكلة – التي تتضمن أبعاداً أخرى منها: إرث

[1] نبيل الغزاوي، مصدر سابق، ص ٢٨.
[2] صحيفة العرب العالمية: ٢٠٠٢/١/٣.

الماضي، وسعى إثيوبيا [التي أصبحت مغلقة بعد انفصال ارتيريا عنها] للحصول على منفذ إلى البحر الأحمر، فضلاً عن التدخل الدولي في شؤون المنطقة الذي ما انفك يؤجج الصراعات في منطقة القرن الأفريقي، كما هو حاصل الآن في السودان والصومال وغيرها(*).

٢– محددات العلاقة.

تنطلق الدول في تحديد سياستها الخارجية وتنميط علاقاتها الدولية من جملة من المتغيرات التي تحدد مسار هذه السياسات والعلاقات، بعض هذه المتغيرات سالب أو رادع أو ضاغط وبعضها موجب أو دافع أو رافع لهذه التوجهات. وكلما علا شأن المحددات الرافعة على حساب تلك الضاغطة، كان انفتاح الدولة تجاه محيطها الإقليمي والدولي واسعاً وكبيراً، والعكس صحيح تماماً. وكلما زادت مديات المتغيرات الإيجابية كلما كان حظ الدول كبيراً في أن تكون فاعلة ومؤثرة في السياسة الإقليمية والدولية.

والأردن كدولة –شأنها شأن الدول الأخرى– تنطبق عليها هذه ((القاعدة))، إذ أن هناك متغيرات تضغط باتجاه تقليص دوائر علاقاتها، وبالمقابل هناك على الجانب الآخر متغيرات تدفع باتجاه توسيع مثل هذه الدوائر.

وبالنسبة لعلاقات الأردن مع أفريقيا، فإن هناك محددات ضاغطة تدفع نحو قبض هذه العلاقة وعدم إطلاقها لتأخذ مدياتها الطبيعية، كما أن هناك وفي الاتجاه المعاكس محددات تفسح المجال لانفتاح واقعي وطبيعي تجاه هذه القارة الزاخرة بالفرص الاستثمارية والاقتصادية، فضلاً عن اللزوميات السياسية والأمنية التي لا يمكن لأي دولة أن تتخلى عنها.

وعليه، ولأغراض تبيان هذه المحددات ارتأينا أن نصنفها وباختصار شديد في منحنيين، الأول ضاغط والثاني رافع.

٢–١ المحددات الضاغطة.

تقف جملة من المتغيرات السالبة التي تدفع نحو عدم إعطاء الأولوية للعلاقة مع أفريقيا على حساب العلاقة مع المحيط العربي ومشكلاته المعقدة، لا سيما ما يتعلق منها بالصراع العربي الصهيوني، والقضية الفلسطينية والوضع المعقد في لبنان والمتفجر في العراق، ناهيك عن المشكلات الأمنية والاقتصادية التي

(*)لمزيد من التفاصيل حول النزاع الأرتيري – الأثيوبي وما آل إليه من حرب خلال سنوات ٩٨ – ٢٠٠٠ وما أعقبها من اتفاق هش، وتوتر متناوب بين الطرفين، انظر: د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة التقرير الإستراتيجية رقم ٣٠، ٢٠٠٥) ص ٥٠ – ٥٦ وقارن مع : محمد رضا فودة، (أبعاد الصراع الأرتيري – الأثيوبي) ، السياسة الدولية، العدد ١٣٦، إبريل – نيسان ١٩٩٩ ، ص ١٨٩ وما بعدها؛ صلاح حليمة، (النزاع الأرتيري الأثيوبي، رؤية تحليلية) السياسة الدولية، العدد ١٣٦، نيسان ١٩٩٩ ص ٦٣ وما بعدها؛ سعد ناجي، عبد السلام بغدادي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي (أبو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية (١٩٩٩) سلسلة الدراسات الإستراتيجية، رقم ٣١. ص ١٠٩ – ١١٧.

تعصف بالمنطقة العربية والتي تتطلب إعطاء الأولوية لها على حساب غيرها. كما أن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تتطلب إعطاء قدر كبير من الوقت والاهتمام، نظراً لأهمية هذين المركزين في السياسة والأمن والاقتصاد على الصعيد الإقليمي والعالمي. كما أن العلاقة مع آسيا(*) لا سيما الهند واليابان والصين – تشغل الذهن الرسمي الأردني- نظراً لأهمية العلاقة مع هذه العمالق الآسيوية الصاعدة- اقتصادياً وسياسياً بل وحتى أمنياً- وعليه فإن أفريقيا تأتي –وبحكم المتغيرات الضاغطة- على البيئة الأردنية- في مرتبة سياسية ثانية بعد الدوائر العربية والأمريكية والأوروبية والآسيوية –التي ذكرناها- نظراً لضآلة التأثير الأفريقي في أحداث واقتصاديات المشرق العربي، وهذه نقطة يجب أن نضعها في الاعتبار، لكن دون أن نلغي مثل هذا التأثير تماماً –لا سيما وأن دور جمهورية جنوب أفريقيا يبقى واضحاً في هذا المجال- وهذا ما أشرنا إليه في موضع سابق من هذه الدراسة.

وعودة إلى المحددات الخاصة بالأردن، والتي تقلل من فرص الاندفاع الاردني تجاه الخارج- فان أولها يلتصق بالمتغير الاقتصادي الضاغط على الحركة الأردنية العامة، فما بالك بالحركة تجاه أفريقيا. ولعل أهم هذه المحددات الاقتصادية، إنما يتعلق بالفاتورة النفطية التي تستنزف جزءً كبيراً من الأموال الأردنية وبالعملة الصعبة. وهنا يقول جلالة الملك عبد الله الثاني، في رد على سؤال وجهه أحد الصحفيين إلى جلالته حول الفاتورة النفطية التي أصبحت تثقل كاهل الموازنة الأردنية، خصوصاً بعد ارتفاع أسعار النفط عالمياً، – وأجاب جلالته- عن سؤال الصحفي القائل: ماذا أنتم فاعلون لحل المشكلة؟ بالقول:

((تأمين ظروف معيشية أفضل لأبناء شعبنا، بخاصة ذوي الدخل المحدود والشرائح الفقيرة، هو في سلم أولوياتنا، وهناك الكثير من المشاريع والبرامج التنموية الطموحة التي نأمل بأن تساهم في تخفيف حدة آثار الفاتورة النفطية علينا، وتحقق تطلعاتنا في تحسين أوضاع الشرائح الفقيرة التي كانت من أكثر الفئات تضرراً من ارتفاع الأسعار))[1].

وهذا يعني أن الفاتورة النفطية تشكل ضاغطاً كبيراً على حركة الأردن الخارجية – من دون أن تمنعها أو تعرقلها، كما سنوضح ذلك لاحقاً.

(*)تبدو الأهمية التي يعطيها الأردن للأقطاب الآسيوية من خلال مؤشرات كثيرة من بينها قيام جلالة الملك عبد الله الثاني بزيارة الهند واليابان واستقبال رئيس سنغافورة (الدولة الآسيوية الصاعدة اقتصاديا والتي يزيد ناتجها القومي عن الناتج القومي للقارة الإفريقية!) خلال مدة لا تزيد عن شهر واحد – أو آخر تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٠٦. انظر: صحيفة الدستور الأردنية ٢٠٠٦/١١/٢٠ التي أشارت إلى زيارة رئيس سنغافورة وصحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠٦/١١/٢٩ التي أشارت إلى زيارة رئيس كازاخستان إلى الأردن، وصحيفة الدستور التي ذكرت تفاصيل عن زيارة العاهل الأردني إلى الهند العدد ١٤١٤٢ في ٢٠٠٦/١٢/١؛ وصحيفة الدستور ليوم ٢٠٠٦/١٢/٢١ التي ذكرت تفاصيل عن زيارة العاهل الأردني إلى اليابان.

[1] انظر الحديث الذي أدلى به العاهل الأردني، جلالة الملك عبد الله الثاني إلى الصحفي غسان شربل: صحيفة الحياة/ بيروت/ العدد ١٥٨٧٠ في ٢٠٠٦/٩/١٦ ص ٢.

وحول الفاتورة النفطية، يقول السيد زياد فريز نائب رئيس الوزراء الأردني وزير المالية، أثناء لقاء له مع جمع من رجال الأعمال والاقتصاد يوم ٢٠٠٦/٩/٥ في لقاء نظمته غرفة التجارة الأمريكية في الأردن، ((ان أهم التحديات التي تواجه الأردن تتمثل بارتفاع حجم الفاتورة النفطية ٥٠٠مليون دولار سنوياً، حيث وصلت إلى ٢,٥مليار دولار العام الماضي، داعياً إلى ترشيد الانفاق والبحث عن مصادر بديلة للطاقة))[١].

وعن الضائقة النفطية تنقل دورية (فخر الصناعة) عن تقرير لـ: جلوبل بعنوان ((الرؤية المستقبلية للسياسة الاقتصادية للمملكة))، أنه خلال العام٢٠٠٥ (تعرض الاقتصاد إلى ضغوط كانت نتيجة الارتفاع المتزايد في أسعار النفط الدولية مما أسفر عن تزايد الإعانات النفطية التي جاءت مقترنة بانخفاض في حجم المنح الأجنبية... وأدى التأثير المزدوج لانخفاض المساعدات الأجنبية وزيادة الإعانات النفطية إلى تفاقم العجز في كل من الموازنة والحساب الجاري)[٢].

بيد أنه يمكن القول، أن دور بعض الأشقاء العرب قد خفف من حدة الفاتورة النفطية ومضاعفاتها، وهنا يقول جلالة الملك عبد الله الثاني: ((كان للدعم والمساعدات التي قدمتها لنا المملكة العربية السعودية الشقيقة ودولتا الإمارات والكويت الشقيقتان في ظل الارتفاع الكبير في أسعار النفط دور مهم في تخفيف أعباء هذا الارتفاع على الموازنة العامة للدولة، وتجاوز الآثار الناجمة عنه، وكلنا أمل بأن تستمر هذه المساعدات كي نتمكن من المضي قدما في برامجنا التنموية))[٣].

وهناك عقبة أخرى تشكل ضاغطاً على الحركة الأردنية، وإن كانت لا تمنع انطلاق هذه الحركة، وهذه العقبة تتمثل بضعف الموارد الطبيعية المحلية، وهنا يقول جلالة الملك:

((نحن نسير في الاتجاه الصحيح، فالإنجازات التي تحققت خلال السنوات السبع الماضية، كبيرة أحدثت نقلة نوعية على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إنني فخور بشعبي الأردني وبقدرته على الإنجاز ومواجهة التحديات. الأردن، كما تعلم، بلا موارد طبيعية، لكن موردنا الطبيعي هو الإنسان، وهو الذي نعوَّل عليه في بناء الأردن النموذج لكنني وعلى رغم كل هذه الإنجازات الكبيرة، لا أستطيع القول إنني راضٍ تماماً عما أنجز، فطموحاتنا للأردن ولشعبنا ليست لها حدود. ولن تثنينا التحديات التي نواجهها عن سعينا إلى بناء الأردن الحديث، وتحقيق المستقبل الأفضل لشعبنا))[٤].

---

[١] انظر: محمد الدعمة (مع ارتفاع فاتورة النفط إلى ٥٠٠ مليون دولار سنويا الأردن يواجه تحديات متعددة للحفاظ على نموه الاقتصادي). صحيفة الشرق الأوسط: لندن: ٢٠٠٦/٩/٦.

[٢] مجلة فخر الصناعة: الهيئة الأردنية لدعم الصناعة الوطنية، عمان العدد ٣٢ – ٣٣، آب/ أيلول ٢٠٠٦ ص ٣٤.

[٣] انظر حديث جلالة الملك مع الصحفي غسان شربل، مصدر سابق، ص ٢.

[٤] المصدر نفسه.

وعلاوة على الفاتورة النفطية، فإن الأردن يعاني من مشكلة اقتصادية أخرى مماثلة، وتتمثل بارتفاع قيمة مستوردات المملكة من الغاز الطبيعي، والذي يتم استيراده من مصر بموجب اتفاقية ثنائية، والذي ارتفعت نسبة استيراداته بنسبة ٦٥ بالمائة خلال الشهور التسعة الأولى من عام٢٠٠٦. إذ بلغت قيمة هذه المستوردات خلال المدة ذاتها [الشهور التسعة الأولى٢٠٠٦] حوالي ٩١ مليون دينار أردني مقابل ٥٤,٩ مليون دينار خلال المدة ذاتها من العام [٢٠٠٥]، في حين بلغت قيمة المستوردات خلال شهر أيلول ٢٠٠٦ وحده ١٣مليون دينار[١] مما يضيف أعباء ثقيلة على الاقتصاد الوطني، وضاغطاً كبيراً عاماً على حركة الدولة على الصعيد الدولي، ومنه الصعيد الإفريقي– موضع دراستنا.

ويقول السيد زياد فريز نائب رئيس الوزراء و وزير المالية (ان بلاده تواجه تحديات متعددة في الحفاظ على نمو اقتصادي قابل للاستمرار بمستوى ثابت واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك من أجل تجنب أي تداعيات إقليمية وعالمية قد تؤثر عليها)[٢]. ويضيف موضحاً (ان الاقتصاد الوطني رغم التداعيات التي خلفها ارتفاع الفاتورة النفطية تمكن من تحقيق معدل نمو بلغ ٦,٧ بالمائة خلال الربع الأول من العام الحالي مصحوباً بمعدل تضخم ظل ضمن المستويات المتوقعة في حدود ٦بالمائة)[٣] وهذا يعني أنه رغم المعاناة الاقتصادية المتولدة عن شحة الموارد الطبيعية[*]، فإن الاقتصاد الأردني يسعى جاهداً لتخطي العقبات ومنها عقبة البطالة التي يعاني منها الشباب ومن هم في سن العمل، لذا نرى السيد الوزير يعقب هنا، بالقول ((ان الأداء الاقتصادي الجيد انعكس بشكل إيجابي على معدل البطالة، إذ انخفض من ١٤,٨بالمائة في ٢٠٠٥ إلى ١٣,١ بالمائة خلال النصف الأول من العام الحالي))[٤] وهذا يعني أن البطالة –رغم انخفاضها– لا تزال تشكل ضاغطاً قوياً على الاقتصاد الوطني.

ويعاني الاقتصاد الأردني من مشكلات تتعلق بالنظام الضريبي، الأمر الذي يترك أثراً سالبا على فاعلية هذا الاقتصاد، وهنا يقول السيد زياد فريز وزير المالية ونائب رئيس الوزراء (ان الوعاء الضريبي في الأردن يشكل فقط ما نسبته من ٣ إلى ٣,٥بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في حين تبلغ هذه المساهمة في دول شمال أفريقيا حوالي ٧بالمائة وفي الدول الصناعية نحو١٠بالمائة)[٥] وأكد السيد الوزير أن مشروع قانون

---

[١] صحيفة الدستور – عمان ٢٠٠٦/١١/١٨.
[٢] صحيفة الشرق الأوسط/ لندن/ ٦-٩-٢٠٠٦.
[٣] المصدر نفسه.
[*] يتفق كثير من الاقتصاديين على أن الأردن يعاني من محدودية موارده الطبيعية حيث تقول السيدة ريم بدران – مديرة عام مؤسسة تشجيع الاستثمار سنة ١٩٩٩ إلى أن أبرز مشكلات الاقتصاد هي (صغر حجم السوق المحلي الأردني وقلة الموارد الطبيعية). انظر العرب العالمية ١١/١١/ ١٩٩٩. وهذا ما ذهب إليه الخبير الاقتصادي الدكتور هاني الخليلي من أن الأردن يعاني " من شح الموارد". الشرق الأوسط ٢/٦/١٩ث٠٠٦ ص ٧.
[٤] الشرق الأوسط ٢٠٠٦/٩/٦.
[٥] المصدر نفسه.

ضريبة الدخل الجديد سوف (يراعي الاستثمار القادم إلى المملكة ويعطي القطاعات الأخرى نفس الفرص مع مراعاة القطاعات المصدرة والناشئة)[١].

ويتفق الكثير من الاقتصاديين إلى أن الأردن بحاجة إلى نظام ضريبي يعتمد على الضرائب المفروضة على الاستهلاك ويخفض إلى حد بعيد الاعتماد على ضرائب الدخل، بحيث لا يزيد معدلها في حده الأقصى عن ١٠%[٢].

ويعاني الاقتصاد الأردني من مشكلات تتعلق بالمديونية الخارجية مع وجود فجوة في الادخار Saving Gap، مع ضعف في الموجودات من العملات الأجنبية – وإن شهدت هذه الموجودات بعض الارتفاع كما سوف نشير إلى ذلك لاحقاً- واستمر حجم المديونية في الارتفاع برغم تبني برامج التصحيح الاقتصادي، مع ازدياد نسبة ما يتم سداده من مبالغ تتعلق بخدمة الديون الخارجية. ولا ريب أن خدمة المديونية بمعنى السداد السنوي لأقساطها مضافاً إليه الفوائد المستحقة شكل ولا يزال عبئاً ثقيلاً على مالية الأردن طيلة السنوات السابقة[٣]. ومن الجدير بالذكر أن حجم الدين الخارجي والداخلي بلغ نهاية شهر تشرين الأول- اكتوبر٢٠٠٦ إلى ٧٣٤١ مليون دولار. وفقاً لما ذكره السيد نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الاستاذ زياد فريز، الذي قلل من أثر هذا الرقم بقوله أن حجم المديونية شهد تراجعاً (بانخفاض مقداره [١٥٣] مليون دينار أو ما نسبته ٢% في المائة عن مستواه في نهاية العام الماضي [٢٠٠٥])[٤].

وتوقع السيد الوزير أن نشهد تراجعاً ملحوظاً في العام ٢٠٠٩في نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٦٥ في المائة[٥].

واعترف الوزير بوجود عجز في الموازنة العامة عام٢٠٠٦، وان تراجع عن العام السابق[٢٠٠٥]، إذ يقول: (وتأسيساً على التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات حوالي ٣٨٠ مليون دينار، أو ما نسبته ٣,٤في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع ٤٥٠ مليون دينار أو ما نسبته ٤,٥ في المائة من الناتج في العام٢٠٠٦. أما عجز الموازنة قبل المساعدات

---

[١] **المصدر نفسه.**

[٢] **انظر افتتاحية مجلة الاقتصاد المعاصر، الموسومة (الاستثمارات الخارجية تكتشف الأردن). مجلة الاقتصاد المعاصر: عمان، الدار الاقتصادية للنشر، العد ٩٨، السنة التاسعة، تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص ٩-١٠.**

[٣] **أحمد النمري [إعداد] (قراءة في أرقام مديونية الأردن واتجاهاتها وقياس عبء خدمتها وتداعياتها). مجلة المستقبل الاقتصادي: عمان/ مركز المستقبل الاقتصادي للاستشارات والدراسات. المجلد الثاني/ عدد خاص/ تموز – تشرين الأول ٢٠٠٥ ص ٢٠ – ٢١ والمقال يتضمن أرقاما وجداول عن المديونية الأردنية وخدمة المديونية.**

[٤] **(فريز يؤكد ولوج الاقتصاد الأردني إلى مرحلة الاعتماد على الذات خلال ٣ سنوات). صحيفة الدستور ٢٠٠٦/١٢/١٢ ص ٢٩.**

[٥] **المصدر نفسه.**

فيتوقع أن يصل إلى ٩٥٤ مليون دينار أو ما نسبته ٨,٤ في المائة من الناتج مقارنة مع ٧٧٢ مليون دينار أو ما نسبته ٧,٦ في المائة من الناتج في العام ٢٠٠٦ وتعزى الزيادة في هذا العجز بشكل رئيس إلى استغلال الزيادة في حجم المساعدات الخارجية لتمويل جملة من المشاريع الرأسمالية الإضافية المعززه للنمو الاقتصادي وترسيخ أركان الأمن الوطني في البلاد)[١].

ويعاني الاقتصاد الوطني من ارتفاع ملحوظ في أسعار المحروقات وارتفاع معدلات التضخم لعام٢٠٠٦ بما يتضمن ذلك من تراجع القيمة الشرائية للدينار بما يعادل ٦ في المائة[٢].

وعلى صعيد آخر، يشكل الدعم الذي تقدمه الدولة للمواد التموينية والأعلاف والمؤسسات العامة من جامعات وبلديات وصندوق المعونة الوطنية فضلاً عن المعالجات الطبية – والذي سوف يبلغ وفق مشروع قانون موازنة العام٢٠٠٧ وفقاً لوزير المالية الأردني- نحو ٤٩١ مليون دينار أو ما يعادل ١٥ في المائة تقريباً من النفقات الجارية[٣]. مما يشكل عبئاً ضاغطاً على حركة الاقتصاد الوطني نحو الانفتاح على المشاريع الاقتصادية والاستثمار في الداخل والخارج.

ويرى بعض الاقتصاديين الأردنيين أن هناك مشكلات اقتصادية تؤثر على برامج التنمية والاستثمار، وأن هذه المشكلات تتعلق بالجهاز المصرفي؛ وهنا نورد ما ذكره الاستاذ عصام قضباني، من أن ما لا يميز الجهاز المصرفي الأردني هو تركز موجوداته ومطلوباته في عدد محدود من البنوك الكبيرة، فيما يتوزع ما تبقى على عدد كبير من البنوك الصغيرة، ما يرفع الكلفة التشغيلية للأموال ويجعلها غير قادرة على المنافسة، علاوة على ضعف التنظيم لعدم فصل الإدارة عن الملكية وهو سبب من أسباب فشل عمليات الاندماج. [كما أن] هناك شيء اسمه رأس المال المبادر.... لم تتعرف إليه البنوك بعد[٤].

ان هذه المشكلات وغيرها، لا ريب أنها تشكل ضاغطاً كبيراً على حركة الدولة وطموحاتها في فتح أبواب العلاقات مع الخارج، ومنه أفريقيا، ليس على الصعيد الاقتصادي حسب، وإنما على الصعد السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، لأن مثل هذه العلاقات تحتاج –على الأقل في البداية- إلى أموال وتمويل ودعم اقتصادي. فعلى سبيل المثال ان افتتاح السفارات والممثليات والملحقيات الثقافية والصحفية والتجارية، كلها أمور تحتاج إلى مال وتمويل يغطي نفقاتها الباهضة، وتحتاج إلى وقت طويل وصبر حتى تؤتي نتائجها المثمرة، وهذه مسألة لا تخفى على المعنيين والمهتمين في الحقل السياسي والاقتصادي والثقافي وغير ذلك من الحقول.

---

[١] المصدر نفسه.
[٢] د. إبراهيم سيف، (موازنة رأسمالية بامتياز!) صحيفة الدستور/ عمان ٢٠٠٦/١٢/١٣ ص ٢٥.
[٣] فريز يؤكد...) مصدر سابق، ص ٢٩.
[٤] عصام قضباني، (أداء البنوك وهذه الملاحظات) صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣٢٠٠ في ٢٠٠٦/١١/١٩ ص ٣٣.

٢-٢- المحددات الرافعة.

مثلما توجد محددات ضاغطة، تحد من الانفتاح والتوسع في العلاقة الخارجية مع أفريقيا أو غيرها، فإن هناك محددات دافعة أو جاذبة، ترفع من أسهم البلاد في الانفتاح والمبادرة، ليس على الصعيد الاقتصادي – الاستثماري- السياحي، حسب وإنما على الصعيد السياسي والثقافي والاجتماعي وغير ذلك.

ومن هذه المحددات التي يتمتع بها الأردن، لا سيما على الصعيد الاقتصادي – برغم محدودية موارده، كما نوهنا عن ذلك في الفقرة السابقة- رصيد البلاد من العملة الصعبة (الاجنبية)، وهنا نورد آراء بعض المعنيين بالأمر، إذ بلغ في شهر آيار/مايو ٢٠٠٦ مبلغاً مقداره [٣,٥١] مليار دينار أردني، بما يعادل [٤,٩٦] مليار دولار بارتفاع قدره ٣٤مليون دينار عن الشهر الذي سبقه[١] وخلال شهر أيلول٢٠٠٦ واصلت احتياطات المملكة من العملات الأجنبية ارتفاعها بشكل ملحوظ لتصل إلى ما يزيد عن ٥,٣ مليار دولار مقارنة مع حوالي ٤,٧ مليار دولار نهاية عام٢٠٠٥.

- وفقاً لما أشار إليه وزير المالية- نائب رئيس الوزراء السيد زياد فريز[٢] الذي ذكر لاحقاً- (ان الاحتياطات من العملات الاجنبية ارتفعت العام الحالي [كانون الأول٢٠٠٦] بنحو مليار وثلاثمائة مليون دولار عن مستواها في نهاية العام الماضي [٢٠٠٥] حيث تجاوزت الاحتياطيات حاجز الـ٦مليارات دولار)[٣].

وهذه الأرقام تؤكد مصداقية الاقتصاد الأردني وموثوقيته من قبل الجهات الاجنبية وثقتها العالية بالاقتصاد الأردني، واطمئنانها للوضع الأردني الذي يعكس الامن والسلام والاستقرار وسيادة القانون والنظام، وهي جميعاً تشكل محفزات للرأسمال الاجنبي. للقدوم إلى الأردن والاستثمار في ربوعه.

وعلى صعيد آخر كشف البنك المركزي الأردني عن ارتفاع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في الأردن إلى مستوى غير مسبوق ليبلغ نحو ١٠,٨ مليار دينار [١٥,٢ مليار دولار] بنهاية شهر آب/ أغسطس من العام٢٠٠٤ مقارنة مع حوالي ٩,٩ مليار دينار [١٣,٩ مليار دولار] للمدة المماثلة من العام٢٠٠٣ بارتفاع نسبته ٩%[٤] وقفز هذا الرقم لدى البنوك المحلية المرخصة العاملة في المملكة إلى مستويات قياسية غير مسبوقة – حسب المصدر- ليبلغ حتى نهاية شهر حزيران من العام [٢٠٠٥] إلى

[١] الرأي الأردنية ٢٠٠٦/٩/٤.
[٢] الشرق الأوسط/ لندن/ ٢٠٠٦/٩/٦.
[٣] الدستور/ عمان: ٢٠٠٦/١٢/١٢ ص ٢٩.
[٤] الشرق الأوسط: ٢٠٠٤/١٢/٥.

نحو [١٢,٣] مليار دينار مقارنة مع حوالي ١٠,٣مليار دينار بنهاية فترة المقارنة مع العام ٢٠٠٤ لتسجل هذه الودائع نمواً بنسبة ١٩,٤% وبزيادة بلغت ٢مليار دينار حتى نهاية المدة ذاتها[١]. وسجلت هذه الودائع زيادة كبيرة أواخر عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٢٠,٩ مليار أردني[٢] وهذا مؤشرٌ إيجابي يعكس الثقة الممنوحة للاقتصاد الأردني عامه وللبنوك خاصة. لا سيما وأن أداء البنوك الأردنية كان جيداً في النصف الأول من عام ٢٠٠٦، وتمكنت معظمها من مضاعفة أرباحها. والقطاع المصرفي الأردني هو الأفضل مقارنة بمصارف كثيرة بالمنطقة من حيث كفاية رأس المال والالتزام بالمعايير الدولية وممارسة دوره بكفاءة كحجر أساس في التمويل الوطني[٣]. وعلى صعيد إيجابي آخر (يملك الأردن سوقاً متطورة للأوراق المالية ويمثل ذلك فرصاً كبيرة لأي مستثمر محلي أو عربي أو أجنبي حيث يتمتع هذا السوق بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية والدقة والأمان الذي يبحث عنه أي مستثمر. وقد سبق الأردن بذلك العديد من الأسواق المنظمة، بل أنه كان مرشداً ودليلاً للعديد من البلدان في تنظيم أسواقها وتعد نسبة الاستثمار غير الأردني في الأوراق المالية الأردنية والبالغة حوالي (٤٠%) من القيمة السوقية للأوراق المدرجة دليلاً على قدرة هذا السوق على المنافسة واستقطاب الاستثمارت الخارجية)[٤].

ويؤكد الدكتور بسام الساكت، رئيس هيئة الأوراق المالية الأردنية، موضحاً البيئة الاستثمارية الأردنية الجاذبه، قائلاً: ((أننا في الهيئة لا ندخر جهداً في توفير المناخ الجاذب للاستثمار، ونعتقد أن هذا هو الإجراء الصحيح في هذا المجال، فالمستثمر يبحث عن عدة معايير أهمها الإفصاح والأمان، لذا فإن جهودنا في الهيئة تصب أساساً في هذا الاتجاه ونعتبر أن نجاحنا في توفير هذين العنصرين سيكون له الأثر الأكبر في تعزيز قدرة السوق على استقطاب الاستثمارات الخارجية. وقد عملت هيئة الأوراق المالية خلال الحقبة الاخيرة على تشجيع تنفيذ الصفقات المتعلقة بالتخاصية ضمن بورصة عمان تشجيعاً وتعميقاً للسوق. فتمت صفقات الاسمنت والاتصالات والبنك العربي هناك. وكذلك فإننا نشجع التخاصية التي تتيح للمستثمر الصغير الحصول على مساهمة من الشركات القادمة المؤهلة للتخاصية كالنقل والملكية الأردنية وتوليد الطاقة والموانئ... إلخ))[٥].

---

[١] الرأي/ عمان: العدد ١٢٧٨٤ في ٢٠٠٥/٩/٢١ ص ١٨.
[٢] عصام قضباني، مصدر سابق، ص ٣٣.
[٣] المصدر نفسه، ص٣٣.
[٤] مقابلة مع الدكتور بسام الساكت (رئيس هيئة الأوراق المالية) مجلة المستقبل الاقتصادي: مركز المستقبل للاستشارات والدراسات الإستراتيجية ، عمان، المجلد الثاني، العدد الأول(كانون ثاني/ شباط ٢٠٠٥) ص ٢٥.
[٥] المصدر نفسه، ص٢٥.

وفي رده على سؤال، هل آن الأوان لإزالة كافة العوائق الروتينية أمام رأس المال العربي والاجنبي للقدوم إلى سوق عمان المالي، قال الساكت مطمئناً المستثمرين: ((ليست في الهيئة أي قيود على الاستثمارات الخارجية فالمستثمر العربي والأجنبي يحصل على نفس المعاملة التي تتبع مع المستثمر المحلي. وان اجراءاتنا التشجيعية والداعمة والمعززة في السوق مساهمة في ان يكون (٤٠%) من القيمة الرأسمالية للأسهم هو لغير الأردنيين))[١].

ومما هو جدير بالذكر هنا، هو أن مؤسسة تشجيع الاستثمار قد أعدت وسائل كثيرة لتسهيل مهمة المستثمرين غير الأردنيين في الأردن، منها إعداد الخريطة الاستثمارية للأردن، لتكون في متناول المستثمرين[٢].

وعن الأساليب الأخرى الجاذبة للاستثمار، يقول الساكت ((نحن في الهيئة نتبنى المعايير الدولية الخاصة بتنظيم سوق رأس المال والتي تضم في عضويتها جميع هيئات الرقابة على أسواق رأس المال في العالم وهي منظمة الأيوسكو ونحن أعضاء فاعلين في الهيئات التنفيذية وفي لجنة الأسواق الناشئة. وهذا يضع الأردن في مصاف الدول المؤهلة للمنافسة في مجال استقطاب الاستثمارات وليس أدل على ذلك من أن أحد أهم وأكبر صناديق التقاعد الاستثمارية الأجنبية وهو صندوق كالبرز الأمريكي قام بوضع السوق الأردني ضمن لائحته للأسواق المستهدفة بالاستثمار))[٣].

وعن محفزات الاستثمار وسبل دعم منافذه، يقول الدكتور معن النسور المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار، (تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات الصناعة والزراعة والفنادق والمستشفيات ومراكز المؤتمرات والمعارض ومدن التسلية والترويح السياحي والنقل البحري وسكك الحديد وقطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية في الأردن بالإعفاءات الجمركية والتسهيلات الضريبية والتي تتضمن إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة للمشروع الاستثماري من الرسوم والضرائب الجمركية. كما تعطى قطع الغيار إعفاء بما لا يزيد عن ١٥% من قيمة الموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب الجمركية. هذا بالإضافة إلى إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة للمشروع لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد)[٤] وأضاف النسور (ان المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات التي نص عليها قانون تشجيع الاستثمار تعفى من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات بنسب تصل إلى ٧٥% وذلك حسب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة التي سوف يقام عليها

[١] المصدر نفسه، ص٢٥.
[٢] د. إبراهيم بدران، (الأموال العربية والمشاريع الإنتاجية)، صحيفة الدستور/ عمان/ ٢٠٠٦/١٢/٣، ص ١٧.
[٣] مقابلة مع الساكت، مصدر سابق ص ٢٥ – ٢٦.
[٤] مقابلة مع الدكتور معن النسور: المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار. مجلة مجتمع الأعمال: عمان/ جمعية رجال الأعمال الأردنيين العدد (٥) تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ السنة ١٢ ص ٣٧.

المشروع الاستثماري، وفي بعض الحالات تصل نسبة الاعفاءات إلى ١٠٠% بالاعتماد على مدى مساهمة المشروع في التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير وتشغيل أيدي عاملة)[١].

أما فيما يتعلق بضمانات الاستثمار في الأردن، فقد أوضح النسور: (أن القوانين الناظمة للاستثمار في المملكة تعامل المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الأردني حيث منحته الحق في أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في معظم المشاريع الاقتصادية. ويحق له كذلك اخراج رأس المال الذي أدخله للمملكة وما جناه من عوائد وأرباح، وبالإضافة إلى الامتيازات والحوافز السابق ذكرها.

أكد أن المملكة تمتاز بمناخ استثماري جاذب يوفر البيئة الملائمة وعوامل النجاح للمشاريع الاستثمارية من خلال الموقع المتميز والاستراتيجي للمملكة، وتوفر بيئة سياسية مستقرة وفرها نظام حكم راسخ.

كما تتمتع المملكة باقتصاد يسير بالاتجاه الصحيح. إذ استطاع الاقتصاد الأردني تحقيق معدلات نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط ٥% خلال السنوات الخمس الماضية و٧,٥% خلال عام٢٠٠٤ مما يعكس قوة وقدرة الاقتصاد الأردني على التكيف مع الظروف المحيطة. وقد تحقق هذا النمو كنتيجة طبيعية لسياسات التصحيح الاقتصادي المتواصلة والتي نفذتها المملكة خلال السنوات السابقة على مختلف الصعد ولا سيما ما يتعلق بالسياستين المالية والنقدية والانفتاح التجاري على العالم الخارجي فضلاً عن إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليؤدي دوراً ريادياً في دفع النشاط الاقتصادي وعملية التنمية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج الخصخصة في ظل تشريعات وقوانين تعزز وترسخ مبدأ آلية السوق في النشاط الاقتصادي مع بقاء معدلات التضخم في وضع معتدل وفي حدود ٣%)[٢].

وعن الأطر الجاذبة للمشاريع الاقتصادية والاستثمار ودفع عملية الاقتصاد الأردني، بما ينمي العلاقة مع الخارج، تقول السيدة لونا العبادي مساعد الأمين لوزارة الصناعة والتجارة: (ان السياسة التجارية الخارجية الأردنية تستمد إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم والإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين التي تقوم على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة، وقد خطا الأردن شوطاً طويلاً على طريق التحرر الاقتصادي والتجاري إلى جانب تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة الفردية والإنجاز التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة دفة الفعاليات الاقتصادية وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية وخلق بيئة تنظيمية عصرية ومحابية للاستثمار والانتاج)[٣] وأضافت العبادي (ان الأردن

---

[١] المصدر نفسه.
[٢] المصدر نفسه.
[٣] مقابلة مع لونا العبادي مساعد الأمين العام لوزارة الصناعة والتجارة. صحيفة الدستور/ عمان/ ٢٠٠٦/١٢/١٧ ص ٢٠.

وقع على ما يزيد عن ٣٨ اتفاقية استثمار ثنائية و٢٩ اتفاقية منع ازدواج ضريبي، تهدف إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، مشيرة إلى أن الأردن أصبح في طليعة دول المنطقة والرائدة في تجربة الانفتاح الاقتصادي التي حظيت باحترام الجميع، وجسدت نموذجاً رفيعاً في السياسة الاقتصادية و التجارية متجاوزاً محدودية امكانياته المادية والطبيعية)[١].

وانطلاقا من سعيه للانفتاح على العالم، سعى الأردن، كما تقول لونا العبادي إلى (التوقيع على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشركاء التجاريين في المناطق الجغرافية المختلفة من العالم والتي بموجبها تم وضع الأطر القانونية لعمليات التبادل التجاري وإنشاء اللجان المشتركة العليا والوزارية والفنية والتي تجتمع بشكل دوري بهدف تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وشركائه التجاريين وتذليل أي صعوبات تواجه الصادرات والاستثمارات الأردنية في الخارج. وأشارت أن هذه التطورات من شأنها توسيع الآفاق التصديرية للسلع والخدمات الأردنية وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية وجعلها محركاً ودافعاً لنمو الاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة المواطن الأردني وتحقيق رفاهيته. وقالت العبادي أن الحكومة انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة كأحد سبل تحقيق التنمية الاقتصادية. وتأتي اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها المملكة ضمن هذا النهج والذي يعمل على تحرير السوق المحلي إلى جانب فتح أسواق تصديرية للسلع والخدمات الأردنية. وبينت: لقد ساهمت اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها المملكة إلى جانب العضوية في منظمة التجارة العالمية في إيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات ومحفزة للأعمال لا سيما في ضوء التشريعات الاقتصادية الحديثة التي وضعت، وقد أصبحت المملكة بموجب هذه الاتفاقيات نقطة انطلاق لتصدير السلع والخدمات الأردنية الى أسواق حجمها يزيد عن المليار مستهلك والذي بدوره يعد محفزاً كبيراً للاستثمار المحلي والاجنبي، وبالنظر إلى حجم الزيادة الحاصلة في الصادرات الأردنية خلال الأعوام الماضية نلاحظ أن هناك نسبة زيادة للعام الماضي [٢٠٠٥] بلغت ٢٢ في المائة مقارنة مع العام ٢٠٠٤)[٢].

ويقول الدكتور معن نسور، منوها بالمزايا التي تقدمها المملكة للمستثمرين وفي مقدمتها (فرصة النفاذ إلى الأسواق العالمية الكبرى من خلال توقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتي من أهمها الاتفاقية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسنغافورة واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير واتفاقية المناطق الصناعية المؤهله. فضلاً عن العديد من الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالتجارة مع العديد من

[١] المصدر نفسه، ص٢٠.
[٢] المصدر نفسه، ص٢٠.

دول العالم. وتتميز المملكة أيضاً بتوفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة من خلال الشعب الفتي والمتعلم في مختلف التخصصات، ومعدلات الأجور المنافسة، بالإضافة إلى توفر بنية تحتية من مواصلات واتصالات ذات مستوى عال. وبيئة أعمال بعيدة عن التعقيد وروتين العمل، مشيراً إلى أن أهم القطاعات الواعدة التي تتميز بها المملكة، تتمثل بقطاع الصناعات الدوائية والعلاجية والذي يمتاز بأنه من أهم القطاعات التصديرية في المملكة حيث يصدر حوالي ٧٠% من انتاجه(*). ويتمتع بسمعة جيدة عالمياً. وقطاع صناعة المركبات والذي يعد من أهم القطاعات الواعدة في المملكة ومن القطاعات التي توفر فرص عمل عديدة. أما قطاع التعدين فيتميز الأردن بوفرة الفوسفات والبوتاس، فهو يحتل المرتبة الثانية بين مصدري الفوسفات الخام في العالم. كما يحتل الأردن المرتبة الخامسة بين مصدري البوتاس في العالم، مستأثراً بما نسبته ٥% من صادرات البوتاس على المستوى العالمي. هذا بالإضافة إلى قطاع السياحة العلاجية(**) حيث يقصد الأردن أكثر من ١٠٠ ألف من المرضى العرب والأجانب سنوياً لغرض العلاج. ومن المتوقع أن يتجاوز هذا العدد ١٤٠ ألفاً في السنوات القليلة القادمة)[1] وقال أنه (بعد قيام المؤسسة بإجراء دراسة حديثة حول الأسواق العربية. وذلك كون الاقتصاد الأردني كان وما يزال يعتمد على محيطه العربي. كما يلاحظ في الآونة الأخيرة توجه رأس المال العربي نحو الأردن بشكل كبير ويستثمر مئات الملايين في مختلف القطاعات الاقتصادية هذا بالإضافة إلى أن هناك عدداً كبيراً من المستثمرين العرب يخططون لإقامة المشاريع الاستثمارية في الأردن. ودلت الدراسات التي قامت بها المؤسسة على أهمية الاستثمارات الآسيوية والإقليمية والأوروبية بحيث يجب أن يتم التركيز عليها... وعليه فمن المقرر أن تقوم مؤسسة تشجيع

(*)قال رئيس اتحاد منتجي الأدوية الأردنية [عام ٢٠٠٠]، (أن الصناعات الدوائية الأردنية تتوفر حاليا في أسواق أكثر من ٤٠ دولة، لكنه دعا الجهات الرسمية إلى إعادة النظر في اتخاذ قراراتها عند شراء الأدوية وأن لا تذهب للخارج لشراء ما يلزمها طالما أن المصانع الأردنية تنتج الأدوية ذاتها.. ويصل حجم الاستثمار في قطاع الأدوية إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار فيما يرتقي حجم مبيعاتها إلى نحو ١٨٠ مليون دولار في الأسواق الداخلية والخارجية.. وتصل نسبة مساهمة الصناعة الدوائية الأردنية إلى نحو ٤٠ بالمائة من الدخل القومي الأردني). صحيفة العرب ٢٠٠٠/٥/٣٠.

(**)قال وزير السياحة والآثار الأردني [منير نصار]، أن (الدخل السياحي خلال الأشهر الأولى لعام ٢٠٠٦ وفقا لبيانات البنك المركزي ما مجموعة ٢٠٤,٣ مليون دينار [٢٨٩ مليون دولار] مقابل ١٩٧,٦ مليون دينار [٢٧٩ مليون دولار] لنفس الفترة من العام الماضي، أي بنسبة زيادة مقدارها ٣,٤ في المائة.. وقال نصار أن الوفود السياحية المتزايدة من وقت إلى آخر رفعت من حدة الطلب على الغرف الفندقية والمرافق السياحية في الأردن. وأضافت إلى السوق السياحي الأردني قطاعا استثماريا جديدا. كما شكلت المعارض والمؤتمرات المقامة على أرض الأردن عاملا إضافيا في جذب أعداد إضافية من الوفود والزوار وفتح آفاق استثمارية جديدة. وأوضح أن وزارة السياحة والآثار تدعم باستمرار الجهود التي تهدف لترويج الأردن سياحيا في الخارج. خاصة أن الملتقى يضم أبرز الخبراء والشركات العاملة في قطاع الضيافة من أماكن مختلفة من العالم، ومعرضا لأحدث الابتكارات الخاصة بهذا القطاع. وأكد.. أهمية قطاع الضيافة والفندقة وجدواه كصناعة نامية ووضعها في سلم أولويات صناعة السياحة لدفع عملية التنمية حاضرا ومستقبلا) صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٦/٦/٢٠.

[1] مقابلة مع الدكتور معن النسور، مصدر سابق، ص ٣٨.

الاستثمار بفتح مكاتب تمثيل لها في كل من السعودية والكويت وقطر والإمارات بالإضافة إلى الصين وإيطاليا وتركيا)[1].

ولا ندري هنا سبب عدم ذكر بلدان أفريقية ذات أهمية، ليس على الصعيد السياحي حسب، وإنما على الصعيد الاقتصادي بل والسياسي مثل كينيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، بل ودول نفطية مثل الغابون وانغولا.

ويبدو أن البيئة الاستثمارية الأردنية أصبحت ناضجة إلى حد يسمح بتدفق رؤوس الأموال، وهي مطمئنة إلى الأجواء المستقرة التي يدخل بها الأردن، سياسياً واقتصادياً، فضلا عن الإطار القانوني والمالي الذي يوفر أجواء مثالية لرأس المال الوافد، وهنا يقول رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور بسام الساكت (ان الرقابة اليومية والمستمرة من قبل هيئة الأوراق المالية ومتابعة بورصة عمان اليومية والمستمرة من قبل هيئة الأوراق المالية ومتابعة بورصة عمان ومركز الإيداع لعمليات التداول ساهمت في إضاءة شمعة للمستثمرين يعتدون بها نحو بورصة عمان كسوق لخلق الثروة للشركات وللأفراد. ويكفي المراقب أن ينظر إلى أرقام التداول والرقم القياسي وتحذير ثقافة الإفصاح المالي التي تقوم بها الهيئة رافعة بذلك حق الجمهور الاستثماري بمعرفة البيانات المالية الدقيقة عن الشركات المساهمة)[2].

وأضاف مبيناً الأثر الإيجابي للاستثمار على الأردن، قائلاً (ليس هناك أية من مخاطر ممكن أن تنجم عن الاستثمار الاجنبي ما دام هذا الاستثمار يتم ضمن القوانين و الأنظمة المحلية والتي تحكم عملية الاستثمار وعلى العكس فإن تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن يسهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية. فدول العالم الآن تتنافس على استقطاب الاستثمارات الخارجية وتعمل على تسهيل قدومها بكل الطرق الممكنة. وإننا نتطلع إلى هذه الاستثمارات كشريك معنا ما دامت تحترم القوانين والأنظمة)[3].

وتشير التقارير الاقتصادية ومنها تقرير لـ جلوبل، أن أداء اقتصاد المملكة جاء (جيداً خلال العام [٢٠٠٥] مدعوماً بتوجهات الحكومة المنفتحة وبرنامج الإصلاح الصارم. وكرست الحكومة جهودها لتطبيق السياسات الرامية لزيادة مرونة المملكة في مواجهة الصدمات الخارجية وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. ومنذ العام ١٩٨٩، تبنت الحكومة ستة برامج يدعمها صندوق النقد الدولي وذلك حتى العام٢٠٠٤. وأقرت الحكومة برنامج الإصلاح الوطني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ من أجل صيانة ودعم الإنجازات التي تحققت تحت مظلة برامج صندوق النقد الدولي في العام ٢٠٠٤. وتتمثل الأهداف الرئيسة

[1] المصدر نفسه.
[2] مقابلة مع الساكت، مصدر سابق، ص ٢٦.
[3] المصدر نفسه، ص٢٧.

من برنامج الإصلاح الوطني في دعم مرونة الاقتصاد ليتصدى للصدمات الخارجية. فضلاً عن تحسين الوضع التنافسي للمملكة. ومن إجراءات الإصلاح الرئيسة ضمن البرنامج إلغاء الإعانات، ترشيد الانفاق وتعظيم قيمة الإيرادات الضريبية والإيرادات من عمليات الخصخصة... من ناحية أخرى، سنت الحكومة قانوناً جديداً للدين العام في عام ٢٠٠١ للتقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية للدين وأن تتجه الحكومة لاستغلال المصادر الداخلية من خلال إصدار أذونات الخزانة والسندات. وهناك عامل آخر للتقليل من الدين القومي وهو السداد المبكر للسندات، إعادة جدول الدين الخارجي، بالإضافة إلى شطب جزء منه)[١].

وسمحت هذه الإجراءات وغيرها باستقرار قيمة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمملكة وفقاً لتقرير [جلوبل] عند ((١,٠٨٦مليار دينار أردني في العام ٢٠٠٥ مقابل ٤٦١,٦ مليون دينار أردني في العام ٢٠٠٤، بزيادة هائلة نسبتها ١٣٥في المائة))[٢].

في حين يذكر مصدر آخر أن قيمة الاستثمارات بلغت في الأردن١,٥مليار دولار خلال عام٢٠٠٥، وأنها وصلت إلى ملياري دولار خلال الشهور الثمانية الأولى من هذا العام (٢٠٠٦).

ولهذه الأرقام مغزى كبير، فأي رقم منها يتجاوز المجموع التراكمي للاستثمارات الخارجية التي تدفقت الى الأردن خلال أربعين عاماً باكملها، [١٩٦٠-٢٠٠٠] وهذا شيء بالغ الدلاله. ويضيف المصدر ذاته، أن لذلك أسباباً كثيرة، منها تحرير الاقتصاد الأردني الذي قلل كثيراً من المخاطر غير التجارية للاستثمار الخارجي، وألغى القيود على حركة الرساميل أو العملات الصعبة منها خاصة. وفتح مجال الاستثمار في قطاعات كانت مغلقة كالتعدين والاتصالات. وكان هناك العامل الحاسم، وهو التقدم الاقتصادي الأردني في حد ذاته[٣].

وتجلت الثقة في البيئة الاستثمارية الأردنية، عبر اختيار الأردن، لرئاسة لجنة تنمية الاستثمار في البلاد العربية، والتي تولتها السيدة ريم بدران مدير عام مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية[٤].

ومما يدعم هذه الثقة، ما أكده (رجال أعمال ومستثمرون كويتيون أن عملية الاستثمار في الأردن ناجحة بكل معايير الجدوى الاقتصادية، وأن الاقتصاد الأردني متنوع ومتعدد القطاعات ويمكن للمستثمر أن يعمل فيه بما يناسبه من امكانات لوجود فرص كبيرة ومتاحة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة

---

[١] انظر تقرير جلوبل، بعنوان: "الرؤية المستقبلية للسياسة الاقتصادية للمملكة"، مجلة فخر الصناعة، عمان: الهيئة الأردنية لدعم الصناعة الوطنية. العدد ٣٢ – ٣٣، أيلول، ٢٠٠٦، ص ٣٤.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٥.

[٣] انظر الافتتاحية المعنونة: الاستثمارات الخارجية تكتشف الأردن، مجلة الاقتصاد المعاصر، عمان، الدار الاقتصادية للنشر العدد ٩٨، تشرين الثاني، ٢٠٠٦ السنة التاسعة، ص ٩-١٠.

[٤] صحيفة الدستور، عمان: ٢٠٠٣/٩/٧، ص ٣٠.

العالية. وجاءت قناعات المستثمرين الكويتيين خلال اجتماعاتهم مع وفد مؤسسة تشجيع الاستثمار برئاسة المدير التنفيذي الدكتور معن النسور الذي نقل تطلع الأردن إلى زيادة الاستثمارات الكويتية بكل القطاعات. وقال الدكتور النسور أن العديد من صناع القرار بقطاع الأعمال الكويتي أكدوا في لقاءاتهم.... رغبتهم بالانفتاح بكل الاتجاهات للاستثمار في الأردن، مبيناً أن ما يدعم هذا الاتجاه اطمئنان رؤوس الأموال الكويتية للمناخ الاستثماري في المملكة وما يتميز به من الاستقرار السياسي والأمني ووجود نظام حكم راسخ، والاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ووجود إطار عمل مؤسسي ملائم، وتوفر شبكة داعمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستدامته والبنية التحتية المتميزة، ووفرة الموارد البشرية المدربة والتي تتميز بالكفاءة وبمستوى الأجور المنافس، وحجم السوق وإمكانية التوسع وعائدات عالية على رأس المال المستثمر، وحرية تحويل الأموال المستثمرة وعوائدها من الاستقرار) وأضاف النسور مشيدا بالبيئة الاستثمارية الأمنية في الأردن بقوله: (ان عدداً من المجموعات الاستثمارية والشركات والمؤسسات المالية الكبرى أكدت حرصها على الاستثمار وزيادة استثماراتها في المملكة مشيدة بخطوات دعم المستثمرين التي تتخذها المملكة ضمن خططها الهادفة إلى زيادة الاستثمارات الخارجية... مؤكداً أنه خلال شراكتنا مع المستثمر العربي والأجنبي لا نسعى إلى رؤوس الأموال فقط وإنما إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا ونظم الإدارة التي تزيد القيمة المضافة للاقتصاد الأردني)[1].

أخيراً، نقول أن هذه المتغيرات والوقائع والشهادات الاقتصادية تؤكد بلا أدنى شك أن الاقتصاد الأردني يتمتع بقوة ومتانة ومرونة عالية برغم محدودية موارده وارتفاع فاتورته النفطية وهذه المزايا تشجع على مزيد من الانفتاح على دول العالم، ومنها الدول الأفريقية لا سيما وأن للأردن منفذاً بحرياً مباشراً يطل على أفريقيا عبر ميناء العقبة الذي يوصل الأردن بإفريقيا عبر البحر الأحمر وباب المندب، فأفريقيا على مرمى حجر من الأردن، وهو باتصاله المباشر بأفريقيا لا يمنعه حاجز بحري أو جوي، لا سيما وأن (الملكية الأردنية) تملك أسطولا حديثاً وناجحاً من الطائرات التي تخترق الأجواء باتجاه جميع القارات[2].

الخاتمة والمقترحات

اتضح لنا من خلال سياقات البحث أن الدائرة الأفريقية لا تتصدر الاهتمام الأول من الأولويات الأردنية، ذلك أن الشواغل الأولى للأردن تتعلق بالمجال العربي بحكم الانتماء من جهة والمصلحة الوطنية العليا من جهة ثانية وزخم التوتر والصراع المصاحب للقضية الفلسطينية،وما أرتبط بها من صراع عربي – إسرائيلي، ثم تأتي بعد ذلك شواغل الأردن السياسية والاقتصادية والتي تحتم عليه إقامة علاقة على مستوى

[1] **النسور يلتقي رؤساء بيتي (التمويل الكويتي) و (الاستثمار الخليجي) وشركات صناعية. صحيفة الدستور، عمان ٢٠٠٦/١٢/١٩، ص ٢٠.**

[2] **انظر: (سامر المجالي المدير العام: الملكية الأردنية تحقق ٢١,٧ مليون دينار ربحا صافيا عام ٢٠٠٥) مجلة الحوادث العدد (٦٠) في ٢٠٠٦/٣/٣١ ص ٦٠ – ٦١ وقارن مع: "الملكية الأردنية تختار طائرة البوينغ ٧٨٧ للخطوط البعيدة" صحيفة الدستور، ١٢/٢١/ ٢٠٠٦، ص ٢٧.**

عـال مـع الاتحـاد الأوربي – والشـمال الأميركـي (الولايـات المتحـدة وكنـدا)، وأخـيراً لا آخـراً اهتماماتـه الجديدة مع القوى الاقتصادية العملاقة في آسيا (الهند / اليابان / الصين) فضلاً عن النمو الآسيوية مثل سنغافورة وماليزيا).

وعليه لم تحظ أفريقيا – جنوب الصحراء بالأولوية، وانما بقدر محدود من الاهمية لكنها ملموسة بدليل وجود علاقات واتصالات، ومباحثات ومقاربات، وهذا ما دفعنا لكتابة هذا البحث، لتوثيق وتحليل ورصد ومتابعة كل ما وصلت إليه أيدينا – من المصادر المتاحة والمعلنة – ومن خلال ذلك توصلنا إلى أن هناك علاقة أردنية رسمية وأهلية، سياسية ،اقتصادية وعسكرية، على مستويات عدة، بيد أن هذه العلاقة – لم تصل إلى مستوى علاقات الأردن مع الوطن العربي، أو أوروبا أو أميركا الشمالية، أو دول آسيا المؤثرة، وهذا ما يتطلب وقفة مراجعة وتأمل، في كيفية إنماء هذه العلاقة وإدامتها بالشكل الذي ينعكس إيجاباً ليس على الطرف الأردني حسب، وإنما على الطرف الأفريقي أيضاً، لذا ترى الدراسة، أن تطوير أو إنماء هذه العلاقة يتطلب تفعيل جملة من المؤثرات والمتغيرات، منها:

- إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارات، أو حتى الملحقيات، لاسيما التجارية والسياحية والثقافية، مع بلدان القارة، أو على الأقل مع البلدان ذات الأهمية السياسية أو الاقتصادية أو الاثنين معاً؛ ومن بين هذه الدول نذكر جنوب أفريقيا – الدولة الفاعلة والمؤثرة، ليس على نطاق إقليمها الجغرافي، وإنما على النطاق القاري والعالمي، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية والأردن يقيم علاقة مع هذه الدول على مستوى السفارة – والمتأمل تطوير وتفعيل هذه العلاقة. ومن الدول الأخرى نذكر، كينيا – الواعدة بالفرص الاقتصادية – ارتيريا بموانئها الاستراتيجية على البحر الأحمر، وانغولا، والغابون، نيجيريا بثرواتها النفطية، والسنغال، وساحل العاج، بثرواتهما من الخشب والمنتجات الزراعية المختلفة.

- إقامة مركز إردني متخصص بتنمية وتطوير العلاقات مع أفريقيا، ومثل هذا المركز ضروري جداً، للإطلاع على واقع ووقائع هذه القارة الزاخرة بالثروات والفرص الاقتصادية [الاستثمارية والتجارية والسياحية]، فضلاً عن أهميتها الاستراتيجية و السياسية، فبلدان هذه القارة [جنوب الصحراء] تمتلك ٤٣ صوتاً في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

- إقامة دورات ومؤتمرات ومنتديات وملتقيات رسمية وأهلية، ليس لأغراض التعريف والتعرف المتبادل حسب، وإنما لإرساء علاقة قائمة على درجة عالية من الإدراك بأهميتها وحيويتها للطرفين الأردني والأفريقي معاً.

- تأهيل الممثليات والملحقيات والسفارات في القارة الأفريقية للإسهام في دعم الجهود التنموية

والوطنية، وهنا نشير إلى ما ذكره المدير التنفيذي لمؤسسة المدن الصناعية الأردنية المهندس عامر المجالي، (بأن دعوة جلالة الملك لتأهيل سفارات المملكة للإسهام في دعم الجهود التنموية، أثبت بأن الدور الاقتصادي لا يقل شأناً وأهمية عن الدور السياسي لتحمل هذه المبادرة اسم "الدبلوماسية الاقتصادية". وتهدف المبادرة إلى عقد لقاءات تعريفية بإمكانيات المملكة اقتصادياً وبشرياً ومقومات بيئته الاستثمارية الأساسية فضلاً عن تطلعات هذا الوطن نحو التحديث والتطوير وخصوصاً بعد التغير الذي شهده الاقتصاد المحلي. وأضاف المجالي خلال استقباله وفد الملحقين الدبلوماسيين الجدد الذين تم تعيينهم مؤخراً في وزارة الخارجية كجزء من البرنامج التدريبي المخصص لهم في المعهد الدبلوماسي للإطلاع على الواقع الاستثماري المحلي بشكل عام وفي المدن الصناعية بشكل خاص. وقال مدير مديرية التدريب في المعهد الدبلوماسي نوفان الزعبي بأن واقع الشركات الاستثماري في مدن المؤسسة الصناعية يبعث الأمل في النفس وأن المملكة ومن خلال الوضع الاستثماري تحتل مكانة متميزة بين دول العالم في جذب واستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية على ضوء الخدمات والحوافز التي تقدمها المؤسسة للمستثمرين ضمن مدنها الصناعية)[1].

- بما أن الأردن بلد محدود الموارد، لذا فإن تنمية وتطوير فرص الاستثمار الأردني، سواء داخل الأردن، أو ضمن ربوع القارة السمراء، يصبح أمراً حيوياً وستراتيجياً. والاستثمار عموماً –كما يقول دكتور أكرم كرمول – رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستثمر: يمثل (ركيزة أساسية هامة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بما ينسجم ومصالح الأردن العليا، ويحقق له الاستقرار السياسي والإجتماعي والأمني والاقتصادي المنشود من خلال الترابط بين الاقتصاد والمكونات الأخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة، وتعزيز القدرة التنافسية الأردنية في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق وخفض معدلات الفقر والبطالة. كما يعد الاستثمار عاملاً رئيساً لعملية التنمية الاقتصادية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق فقد بذلت دول العالم جهوداً كبيرة في سبيل توفير البيئة والمناخ المناسبين، ولجأت إلى انتهاج سياسة واضحة تهدف إلى توفير بيئة مناسبة خالية من القيود على حرية الاستثمار وحركته وذلك لاجتذاب هذه الاستثمارات بمختلف الوسائل المتاحة)[2].

[1] **المجالي يبحث مع ملحقين دبلوماسيين ترويج الأردن في الخارج صحيفة الدستور/ عمان: ٢٠٠٦/١٢/٢١ ص ٢١.**
[2] **د. أكرم كرمول، (دور الاستثمار في دعم الاقتصاد الوطني) مجلة فخر الصناعة، عمان، الهيئة الأردنية لدعم الصناعة الوطنية. العدد ٣٢، ٣٣، السنة الثالثة، آب – أيلول – ٢٠٠٦، ص ٩.**

ويشير الدكتور كرمول إلى حزمة الإجراءات التي اتخذت على صعيد جذب الاستثمارات، والتي تمت الإشارة إلى بعض منها في متن البحث، والتي ستؤدي مستقبلاً إلى جذب مزيد من الفرص الاستثمارية، ونأمل أن تأخذ أفريقيا حصتها من الاهتمام بهذه الحزمة.

فعلى الصعيد المحلي – وفقاً لكرمول – (قام الأردن بإجراء إصلاحات اقتصادية لتحسين المناخ الاستثماري، ودمج الاقتصاد الأردني بالاقتصاد العالمي لمواجهة العولمة وتحدياتها والفوز بالفرص الاستثمارية المتاحة، وعمل على رسم استراتيجية وطنية للاستثمار وتحرير التجارة والانفتاح على مناطق التجارة الحرة المحيطة وعلى الأسواق العربية والعالمية والمشاركة في اتفاقيات التجارة الدولية لتوفير البيئة الاستثمارية والملائمة لتشجيع وجذب الاستثمار كما قام الأردن بإصدار عدد من التشريعات هدفت إلى توفير بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار منها قانون ضريبة الدخل وقانون الشركات ونظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين الذي ألغى السقوف العليا لاستثمار غير الأردنيين في الأوراق المالية وعدد كبير من المشاريع الاقتصادية، ألغى القيود المفروضة على حركة العملات الأجنبية بحيث أصبحت حركة رأس المال وعوائده غير خاضعة – للضريبة أو لأية قيود)[1].

ويضيف الدكتور كرمول منوهاً بالبيئة الجديدة المحركة لفرص الاستثمار بالقول: (أطلق الأردن النافذة الاستثمارية التي شكلت نقلة نوعية على صعيد تقديم خدمات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية، إضافة إلى بطاقة المستثمر الأردني، والتي سهلت أمور رجال الأعمال والمستثمرين وفتح مكاتب تمثيلية في دول الخليج العربي "قطر والإمارات" نهاية العام الحالي [٢٠٠٦] لتوفير المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الأردني وفرص الاستثمار. وتنفيذاً لأجندة إصلاح الاستثمار الوطني فيما يسمى بلجنة – تعميق الاستثمار والتي بلغت كلفتها ١,٥ مليار دينار للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فقد تبنى الأردن من ٣-٦ محاور إصلاحية تمتاز بمستوى عال من التوقعات الجادة في التشريعات والقوانين والسياسات الإصلاحية وسيتم عرضها خلال فترة زمنية لا تتجاوز ١٣-١٨ شهراً على الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العام القادم ٢٠٠٧... ولتسهيل أمور المستثمرين ومعالجة قضاياهم تم إنشاء وحدة أمن وتشجيع الاستثمار في إدارة الأمن الوقائي بمديرية الأمن العام وسيتم العمل على إنشاء مكتب ارتباط ما بين دوائر وزارة الداخلية المختلفة وغرف التجارة والصناعة)[2].

[1] المصدر نفسه.
[2] المصدر نفسه.

وضمن الفرص الاستثمارية السياحية في الداخل والخارج، و بما يترجم إلى دعم الإمكانيات التسويقية في الخارج، ومنها أفريقيا ينبغي الانضمام إلى الهيئات والمؤتمرات والمعارض السياحية، وخاصة أن الأردن له سمعة سياحية دولية مدعمة بثروة سياحية فريدة، ابتداء من عجلون وجرش والبحر الميت ومروراً بالبتراء ووادي رم حتى العقبة، وهذا يتطلب كودار بشرية سياحية مدربة ومتخصصة، تمتلك المعرفة والقدرة على تقديم المنتج الأردني بطريقة حضارية، وهذا الكادر يجب أن يكون مدعماً بميزانية كافية تكفل له تحقيق أهدافه وينبغي الاهتمام بالمؤتمرات والندوات الخاصة بالسياحة، وأن يتم تسهيل وجود طيران سياحي يقدم خدمات خاصة للمشاركين، وإعطاء تأشيرات على المعابر، وإعفاء كل القادمين من أي رسوم إضافية، وذلك أن سياحة المؤتمرات حتى لو كانت تخلو من العوائد المادية، لكنها مادة تسويقية ثرية، ونتائجها المستقبلية سوف تحصد أرباحها، كونها تفتح مجالات اهتمام جديدة، وتقدم مساراً مهنياً صحياً يرسم الصورة بوضوح أشد في مجال التنمية السياحية[1](*).

أخيراً نقول، أن أمر العلاقة مع أفريقيا وتطوير هذه العلاقة بما يخدم المصلحة الوطنية الأردنية العليا، يتطلب –كما ذكرنا سابقاً –وقفة تأمل ونظرة بعيدة المدى – لرسم وتخطيط مسار هذه العلاقة، وفق الإمكانات المتاحة والفرص الواقعية الواعدة، وهذه المسألة لا تكلف إلا قليلاً من الجهد والوقت والمال، لتأتي ثمارها في الأمد المنظور على الأردن وأفريقيا معاً.

[1] سميح عقل، (السياحة الأردنية بين الواقع ومستلزمات التطوير)، صحيفة الرأي/ عمان: ٢٠٠٦/٩/٩.

(*)مما يجدر ذكره، أنه زار الأردن، خلال عام ٢٠٠٤، ١,٧ مليون سائح.. وقال المدير العام لهيئة الإنعاش السياحي في الأردن مازن الحمود (أن عائدات الأردن السياحية بلغت العام الماضي [٢٠٠٤] نحو ٩٠٠ مليون دولار، ويساهم قطاع السياحة بنمو ٨,٥% من الناتج المحلي الإجمالي للملكة). مجلة المستقبل الاقتصادي، عمان، مركز المستقبل الاقتصادي للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، العددان الرابع والخامس، أيار – حزيران، المجلد الثاني، ص ٧٩.